المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في "حواجز" الدولة

إشكاليات وتداعيات



حسين معلوم



www.nashiri.net

نشر إلكترونيا في يوليو/ تمّوز 2005.

حرره للنشر الإلكتروني: محمّد سعيد الملاّح
تصميم الغلاف: ريم الظاهري

محتويات الكتاب

الفصل الأول
مـدخــــــل

أي مستقبل لهذا "العالم" الذي نعاصره؟.. وأي مستقبل للبلدان "النامية"، ومنها ـ قطعًا ـ البلدان العربية، في إطاره؟.. بل، وفي إطار:"المأزق الحضاري" ـ شديد الحرج ـ الذي تواجهه هذه البلدان؛ وأيضًا، في إطار: "التحولات العاصفة" التي فجرت نسق العلاقات الدولية، وأعادت ترتيب التوازنات بين الأمم والكيانات "السياسية" على النحو، المختلف، الذي نعاين وقائعه اليوم؟!(1).

سؤال يستحق التفكير، حقًا، بعد كل الذي جرى من تغيير خلال السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي. لكنه يستحق ذلك لسبب آخر، هو: عجز البلدان "النامية"، والعربية خاصة، عن امتصاص نتائج هذا التغير، وتحييد آثاره السلبية ـ في الحد الأدنى ـ ، إذ لم تكن تقوى على التكيف الإيجابي معها.. بيد أن الأهم، من هذا وذاك، في اعتقادنا، أنه تساؤل يتعلق بـ "الآتي"، بالمستقبل؛ ومن هنا، تأتي أهميته.. و.. صعوبته، التي قد يغفلها المرء في البداية. نعني: من حيث كونه، في الوقت الذي يشير فيه إلى ضرورة "الاهتمام" بالمستقبل، فهو، في الوقت نفسه، يطرح وجوب "التفكير" في هذا المستقبل، وعنه، في آن.

أما لماذا "اهتمام مستقبلي"، فذلك استنادًا إلى المرحلة الانتقالية التي نعايش ملامحها في الراهن. إذ، في مثل هذه المراحل الانتقالية، أو قل: فترات التحول العالمية، تتبدى ضرورة الاهتمام بالمستقبل.. صحيح أن المراحل هذه، تعد ـ في نظر البعض ـ مراحل يصعب التعرف خلالها، أو بالأحرى: يصعب فيها، استشراف الملامح العامة للمستقبل، وذلك لما يصاحبها ـ حسب وجهة النظر نفسها ـ من انهيار ما يطلق عليه توماس كون" (T.S.khun): النموذج الإرشادي " (Paradigm)، في أطروحته حول: "بنية الثورات العلمية"(2).. إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن المستقبل لم يعد تعبيرًا مجردًا كعهد أجدادنا وآبائنا به. بل، لم يعد "الناس"، في العالم المعاصر، ينظرون إلى المستقبل على أنه ذلك "المجهول"، الذي ليس على الإنسان إزاءه إلا أن ينتظر ما سيأتي به من مغيبات ومفاجآت .

المستقبل، هذه المرة، بين أيدينا. أتى إلينا في عقر "حاضرنا"، ولم ينتظر ذهابنا إليه.. إنه يتشكل أمامنا، بعد أن فرض مقدماته علينا. أتى في أشكال متعددة، أتى في شكل عاصفة، وفي شكل قيم جديدة وثورات شعوب وأمواج عالية من التغير. ولم نكن، ولن نكون، كلنا ـ طبعًا ـ "سواسية" في تحمل كافة تلك المقدمات .

أما لماذا "تفكير مستقبلي"، فذلك اعتمادًا على أن للجهود التي تبذل في المراحل الانتقالية، مشروعية "التأسيس" لتوجّهات وقيم ومعايير بعينها، شرط الوعي بالمقدرات المتاحة والممكنة لمسارات واتجاهات عميقة تتشكل ببطء، وعلى نطاق واسع.. وهو تفكير "تتوجب" ممارسته، من منظور أن المستقبل، ذلك: "الغائب من الزمان القادم بعد حين"، لن يتشكل من تلقاء نفسه، بل من خلال بشر يستهدفونه من "الآن" على هيئه أو أخرى، سواء بتقرير اتجاه متواجد وتدعيمه، أو بمناوأة آخر لاستبعاده، أو لتعديله، إلى جانب طرح البدائل الممكنة .

اعتمادًا على هذا، واستنادًا إلى ذاك، وفي إطار المرحلة ـ الانتقالية ـ الراهنة، يكون من غير الكافي الاكتفاء بتقرير سقوط "النموذج" الذي كان سائدًا؛ بل، بمحاولة التمييز بين الحقيقة

والمدرك في الرأي القائل: أن المستقبل قد قفز عاليًا فوق العديد من مشاهد (سيناريوهات) دراسات مستقبلية سابقة، وفرض نفسه "واقعًا مقيمًا" قبل أوانه.. ولعل محاولة التمييز، هذه، تعتمد، أو يجب أن تعتمد، على مسألة أساسية، مفادها: التركيز على "جوهر" عمليات التحول التي تنطوي عليها المرحلة الراهنة، في سبيل الـ "وعي" بـ ـ وليس فقط مجرد "إدراك" ـ مدى التحولات الجذرية التي طرأت على الأنساق المفاهيميه (إلى الحد الذي يجعل لاستخدام مفاهيم متداولة، دلالات مختلفة عن استخداماتها التقليدية).. بل، لا نغالي إذا قلنا: أن الوعي بجوهر هذه التحولات، يعد الخطوة الأولى، والأساسية، نحو "تفكير مستقبلي"، تطرح خلاله تصورات وبدائل ونماذج تختلف وتتمايز عن مثيلاتها في السابق .

بيد أن محاولة إنجاز مثل هذه الخطوة، سوف تصطدم بالعديد من الصعوبات التي يتوقف على تجاوزها تفعيل المحاولة وإنجاز المهمة.. وإذا كانت الصعوبات تنبع من نوعية المهمة ذاتها: "قراءة الحاضر عبر استشراف المستقبل"؛ فإن تمحور هذه "القراءة" حول الجديد، "جديد الحاضر"، ـ ربما ـ يكون مساعدًا على رسم صورة التعامل مع المستقبل، أو قل: صعوبات استشراف المستقبل .

الفصل الثاني
الاهتـزاز.. في حواجـز الدولـة

ما انتهينا إليه "حالاً"، هو ما نود أن نبدأ به هنا.. إذا أن التساؤل حول: "حقيقة الدولة"، يؤشر إلى ضرورة التعرف على هذه "الحقيقة" في الإطار العام لما نعايشه في الراهن من "مناخ عالمي جديد"، بما يتسم به من ملامح، وبما يتضمنه من مؤثرات؛ ناهيك عن ما يطرحه (التساؤل)، من ضرورة لملامسة تداعيات هذه المؤثرات وتلك الملامح ـ على "حقيقة الدولة" ـ في المستقبل..
هنا، يبدو أن التساؤل، إياه، سوف يتشكل في صورة تساؤل حول: مصير "مؤسسة الدولة"، أو بالأصح: مصير الدولة كـ"مؤسسة مجتمعية" (.. نقول: "مجتمعية"، للدلالة على مختلف جوانب تركيبة المجتمع في شمولها، لا على الجانب "الاجتماعي" منها وحده).
ولعل نقطة البدء، التي لا سبيل إلى تجاوزها، في شأن التعامل مع هذه التساؤلات، هي تلك التي تتمحور حول اصطلاح "الدولة": ليس، فقط، من منظور "التعريف"، أو: تحديد المفهوم الذي يشير إليه الاصطلاح؛ ولكن، أيضًا، من منظور مجموعة العناصر التي يجب أن تتوافر لأي مجتمع ليكون "دولة".. وهي، في ما يبدو، نقطة تعبر عن إشكالية مزدوجة، سواء: لجهة "الخلاف" الحاصل حول "تعريف الدولة"، في ما يتعلق بالبون الشاسع بين النظريات "المعيارية"، التي تعتبر الدولة مثلاً أعلى، وبين النظريات "العلمية" التي تفسر الحالة الواقعية للدولة نفسها.. أو: لجهة "الخلط" الحاصل في كثير من الأحاديث التي تدور حول عناصر الدولة.
ولأن ما يهمنا، بالأساس الحديث عنه هنا، هو هذا الجانب الأخير من الإشكالية المطروحة.. لذا، فإن مقاربة التساؤل حول: مصير الدولة كـ"مؤسسة مجتمعية"، لابد وأن تتحدد على أساس تداعيات "المناخ العالمي الجديد"، ملامحه ومؤثراته، على عناصر الدولة.. وهو ما يدفع بالضرورة إلى البدء بالتعرف على "ما هي الدولة"، من خلال عناصرها.

الفصل الثالث
الدولة.. المقومات وعناصر المفهوم

تُعرف الدولة (نسبة إلى المعرفة، وليس إلى التعريف)، بالعناصر التي تكونها؛ والتي هي، مبدئيًا، ثلاثة: "شعب، وأرض، وسيادة شاملة الشعب والأرض جميعًا".. قياسًا إلى ذلك، فإن هناك بضعة نقاط لابد من التعرض لها، باختصار؛ أهمها، الثلاث التالية:
الأولى، تتعلق بـ "الاعتراف"، وما إذا كان لازمًا لتواجد الدولة، أم للإقرار بوجودها، أم للأمرين معًا.. وهنا، فإنا نرى أن الاعتراف غير لازم لـ "وجود الدولة"، وإن كان لازمًا لـ "الإقرار بوجودها". فكلمة الاعتراف بذاتها كلمة مضللة. فهي، وإن كانت تعني ـ لغويًا ـ "الإقرار على النفس"، إلا أنها بذاتها ناقصة الدلالة، ولا تكتمل دلالتها إلا بأمرين: أولهما، بنسبة الاعتراف إلى مضمون واضح ومحدد؛ والأمر الثاني، بتحديد موقف صاحب الاعتراف من المضمون الذي أقر به (هل يكون الاعتراف بـ "وجود إسرائيل"، مثلاً، مساويًا للاعتراف بـ "دولة إسرائيل"؟) .
ولعل هذا الفرق بين "الوجود" و"الاعتراف"، في شأن الاعتراف بالدولة، يتبدى بوضوح إذا لاحظنا: أن الاعتراف ـ رغم كونه غير لازم لوجودها ـ يعتبر أمرًا بالغ الأهمية، للإقرار بوجود الدولة، على الأقل: من قبل المجتمع الدولي وقبولها عضوًا به؛ إذ، بدونه ربما تفقد الدولة كامل تأثيرها وينعدم "الإحساس" بوجودها. بل ـ يمكن أن نضيف ـ أن قدرات هذه الدولة، حتى في مجال وظائفها الداخلية في نطاق "إقليمها" (أرضها)، تصبح موضع شك كبير .
الثانية، تختص بـ "الخلط" الحاصل، في كثير من الأحاديث حول الدولة وعناصرها، بين "السلطة" و"السيادة".. وهنا، فإنا نرى أن ثمة ضرورة واجبة لـ "التفرقة" في ما بين هذه وتلك، السيادة والسلطة؛ خاصة في ظل ما نراه من ظروف وملابسات نمر بها في الراهن، تؤثر، أو: سوف تؤثر، على الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور؛ وذلك من خلال التأثيرات المتوقعة، أو: التي يمكن توقعها، على عناصر الدولة، وأهمها: عنصر "السيادة ..".
وإذا كان لنا أن نحاول، هنا ـ باختصار ـ مثل هذه التفرقة، تكفينا الإشارة إلى أن: كلمة "سيادة" هي اصطلاح (قانوني)، مترجم عن كلمة فرنسية(Souverainete') ، مشتقه من الأصل اللاتيني(Superanus) ، ومعناه "الأعلى"؛ لذا، يطلق البعض على السيادة "السلطة العليا" (أول من أستخدم هذه الكلمة، السيادة، في المسألة السياسية، هو جان بودان في كتاب "الجمهورية"، الذي وضعه في العام 1576).
و"السيادة"، بهذا، تعبر عن: "صفة لمن له السلطة(Sovereignty) "؛ هي أشمل من "السلطة " (Authority – Autorite')، فالسلطة هي "ممارسة" السيادة، أو: أن حق السيادة هو مصدر حق السلطة، وهما في علاقة "قريبة" من علاقة حق الملكية بحق الانتفاع، إذ الأول يتضمن الأخير وهو مصدره ..
وبالتالي، فإن الملاحظة الأهم، في شأن التفرقة بين السلطة والسيادة، هي: أن من يملك حق السيادة يملك حق السلطة، ولكن ليس من اللازم أن يكون مالك حق السلطة مالك لحق السيادة.
وبناء عليه، يمكن أن ندرك ما يعنيه القول: "إن عناصر الدولة ثلاثة: شعب، وأرض، وسيادة شاملة الشعب والأرض جميعًا"، فهو يعني: "سيادة الشعب على الأرض، التي تمارسها الحكومة، فتسمى حينئذٍ سلطة"(3).

الثالثة، تتحدد بـ "التمييز" اللازم تأكيده بين "السيادة"، كعنصر من عناصر الدولة، وبين "الاستقلال الذاتي ..(Autonomy) "وهنا، فإنا نرى أنه في حين تشير السيادة إلى: "السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، سواء كان ذلك داخلها، أو في إطار علاقاتها الدولية"، فإن مفهوم "الاستقلال الذاتي" يشير إلى: "قدرة الدولة القومية على صياغة وتطبيق سياسات خاصة بها في مختلف المجالات" (هل يمكن، بناء على هذا، أن نقول: مثل ما تكون السلطة هي "ممارسة" السيادة، فإن الاستقلال هو "ممارسة" السلطة؟!).

ولعل التمييز، إياه، وضرورته، تتبدى أهميته بوضوح: إذا لاحظنا، من جهة، أن: "الدولة، إزاء معالم الاقتصاد الدولي الجديد، واندماجها المتزايد في آلياته، تفقد شيئاً فشيئاً استقلالها ـ النسبي ـ الذي كانت تتمتع به عن أصحاب الثروة والنفوذ"؛ وأدركنا، من جهة أخرى، التحول ـ الراهن ـ من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية.. إذ أن: "الدولة تمارس وظائفها في بعض المجالات بوصفها صاحبة السيادة والسلطة على إطلاقها، وفي مجالات أخرى تمارس هذه الوظائف بوصفها لا تتمتع إلا بقدر نسبي من هذه السلطة وتلك السيادة". في الحالة الأولى، تكون مطلقة اليد في التصرف، وفي الحالة الثانية تكون مقيدة بالعديد من القيود خارج نطاق تحكمها.

وتكفينا، هنا، الإشارة إلى واحد من الأمثلة العديدة التي تؤكد على هذه الحالة (الثانية). فالاتفاقات والمعاهدات، على المستوى الخارجي، التي تصادق عليها "الدولة"، هي: ملزمة بدورها، وتعمل في إطار التشريع الداخلي، حيث أن: "نصوص المعاهدات الدولية تسري ـ بعد التصديق عليها ـ داخل كل دولة طرف فيها، باعتبارها تشريعًا من ذات قوة التشريع الداخلي للدولة، أو في درجة أعلى منه". وهو ما ينطوي على خطورة بالغة، في ما يخص البلدان "النامية" إزاء الدول الصناعية المتقدمة، في ظل كافة الظروف التي نعاصرها في الراهن(4).

وفي ما يبدو، هكذا، فإن الدائرة المكونة من النقاط الثلاث السابقة، في الوقت الذي تؤكد فيه ـ من جديد ـ على أن: العناصر التي يجب أن تتوافر لأي مجتمع ليكون دولة، أو: ليمتلك "مقومات الدولة"، حسب ما نفضل نحن أن نطلق عليها، هي "شعب، وأرض، وسيادة شاملة الشعب والأرض جميعًا".. فهي، الوقت نفسه، تدفع إلى مواجهة التساؤل الرئيس، في حديثنا هذا، ذلك الذي يتمحور حول: مصير الدولة كـ "مؤسسة مجتمعية"، أو بالأحرى: تداعيات "المناخ العالمي الجديد"، ملامحه ومؤثراته، على "مقومات" الدولة.

ولعل أول ما يواجهنا، في هذا الصدد، هو: "المقياس المنهجي" الذي يمكن، من خلاله، واستناداً إليه، في آن، وضع اليد على التغيير ـ المتوقع، أو: الذي يمكن توقعه ـ الذي سوف يلحق بهذه "المقومات"، بتأثير من تلك التداعيات .

ولعل المعضلة المثارة، هنا، يمكن تجاوزها بسهولة إذا نحن حاولنا تطبيق المعادلة، التي توصلنا إليها من قبل، في ما يخص المسألة المجتمعية من المنظور "الحضاري"، على إشكالية الدولة من المنظور "المؤسسي"، بالنسبة إلى المسألة ذاتها: المسألة المجتمعية(5).. فإذا كانت "المعادلة الحضارية"، قياسًا إلى "المجتمع"، هي معادلة: "التمايز ـ الاتصال" الحضاري؛ فإن "المعادلة المؤسسية" قياسًا إلى "الدولة"، سوف تصبح على الصورة: "التمايز/الاتصال ـ الاختيار" المجتمعي.

ما نود التأكيد عليه، في هذا الإطار، هو: "الاختيار".. إذ أن هذا الاختيار، كـ "بعد ثالث" مضاف إلى "المعادلة الأم"، يعتمد، في ما يعتمد عليه، على درجة "التوازن"، و/أو "اللاتوازن"، الحاصل في المعادلة ..

بعبارة أخرى، تتناسب المقدرة على الاستمرار، والاستقرار، في تفعيل الجوانب الخاصة بـ "بعد الاختيار"، تناسبًا طرديًا مع درجة الاستمرار، والاستقرار، في تفعيل العوامل الخاصة بكل من بعدي "التمايز"، و"الاتصال". فإذا كان هذا "التفعيل" الأخير في حالة "توازن"، فإن معادلة "التمايز/الاتصال ـ الاختيار" تصبح في حالة "توازن"؛ إذ أن تفعيل الجوانب الخاصة بـ "بعد

الاختيار"، سوف يكون، في هذه الحالة، أكثر استمرارًا، واستقرارًا، بل ـ ربما ـ يصبح (التفعيل) في حال من النمو والتصاعد ..
ومن المنطقي، أن عكس ذلك سوف يكون صحيحًا؛ أي: أن المعادلة، هنا، سوف يصيبها "الخلل"، وتصبح في حال من "اللاتوازن."
بناء على ذلك، يمكن أن نتقدم خطوة في محاولة وضع اليد على مدى التغيير الذي سوف يلحق بـ "مقومات الدولة"، بتأثير من تداعيات "المناخ العالمي الجديد" الذي يلف عالمنا المعاصر بملامحه وبمؤثراته..

الفصل الرابع
حواجز الدولة.. والمناخ العالمي الجديد

هنا، نجد أنفسنا، مباشرة، في مواجهة جانبين اثنين: أولهما، ذلك الخاص بمجموعة الظواهر التي تعبر عن "متناقضات" التعامل مع الدولة؛ وهي مجموعة من الظواهر جاءت كنتيجة للتأثير الحاصل من قبل ذلك المناخ "المناخ العالمي الجديد ."

..لنتأمل، فقط، كدلالة على آفاق التأثير إيّاه، بعض من هذه الظواهر.. تلك التي يتقاطعها التحول عن الدولة، كتوجه يدعمه ما نعاصره من ثورات ـ وبالطبع لا نقول: ثورة ـ (في) المعلومات والاتصالات والمرئيات، في اتجاه "**تجاوز" الدولة**، و"**الانكماش" عنها**، و"**التمدد" عبر حدودها** ..

لنتأمل، من جهة، الـ "**تجاوز**" إيّاه، أي: "تجاوز" الدولة عبر التحول نحو "العالمية" كـ "عقيدة موجهة(Ideology) "، و/أو "الدين" كنزعة تتماهى مع فكرة "إلغاء الدولة"، وليس فقط تجاوزها؛ إذ أن فكرة الدولة العالمية أو "الأممية" هي فكرة ـ ينبغي أن نلاحظ ـ ذات أصول دينية (الرواقية، المسيحية، الإسلام) ..

ولنتأمل، من جهة أخرى، "**الانكماش**" عن الدولة، أي: التحول نحو الطائفية والقبلية، الذي يتخذ اليوم طابع "البحث عن الجذور" في أنحاء العالم المتقدم والمتأخر على السواء، بما يتواكب معه من تفجر لظاهرة انبعاث الهويات الجزئية، تلك التي لا يكفي لتفسيرها القول: أن هناك "مؤامرة إمبريالية"، أو أن ثمة قيمًا معينة "تستعصي على التحديث .."

ولنتأمل من جهة أخيرة، "**التمدد**" عبر حدود الدولة، أي: التحول نحو ما يطلق عليه ـ أحيانًا ـ تعبير "المجتمع المدني العالمي"، ذلك التحول الناشئ عن نمو ظاهرة الجماعات الأهلية ذات الصفة العالمية، وهي: (الجماعات) التي تضم في عضويتها أعضاء من جنسيات مختلفة، وتعمل في خدمة قضايا عامة متعددة الأطراف، أو عالمية الاتساع، وهي ـ بحكم تكوينها وأهدافها ـ لا تتجاوز حدود الدول، فقط، بل تؤثر في سياساتها، أيضًا (المواجهة التي نشبت بين جماعة السلام الأخضر والحكومة الفرنسية حول موضوع التجارب النووية في المحيط الهادي، أحد الأمثلة) .

هذه "الظواهر ـ التحديات" (تجاوز الدولة، والانكماش عنها، والتمدد عبر حدودها)، وغيرها، التي تجابه الدولة، وتعبر ـ في آنٍ ـ عن مدى التنامي المضطرد لعملية التحول عنها (عن الدولة).. وإن كانت تؤشر إلى الـ "جديد"، الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها وكيفية أدائها لهذا الدور.. فهي، في الوقت نفسه، تضعنا، مباشرة، في مواجهة الجانب الآخر؛ نعني: الجانب المتعلق بالاهتزاز الحاصل في "حواجز الدولة ."

(1) تراجع.. حواجز التمايز

..فهناك، كمثال، تراجع "حواجز التمايز" في ما يتعلق بمقومات الدولة، أي: الشعب والأرض والسيادة، وما أدى إليه من تغيير، تبدو ملامحه بوضوح في العلاقات التفاعلية بين هذه المقومات.. إذ، لما كانت الدولة تشير، في ما تشير إليه، إلى علاقة "متميزة" بين الأرض

والجماعة (= الشعب)، وبين الجماعة ومؤسسة "الحكم"، وبين هذه المؤسسة (كـ "ممثل" للسّيادة) والأرض.. ولما كانت تلك العلاقة، أو: العلاقات، التفاعلية، هي شرط "التمايز" مع الخارج، الذي يعد مصدرًا لنشوء عصبية عميقة ـ بالمفهوم الخلدوني ـ تسمح للدولة بإنجاز سياسات كبرى.. فإن التراجع إياه، تراجع "حواجز التمايز"، الناشئ عن معطيات وتداعيات "المناخ.. الجديد" الذي نعاصره راهنًا، ساهم، وسوف يساهم، في الفقدان التدريجي النسبي لهذا التمايز: الذي يعد ـ في حقيقته ـ تعبيرًا عن مقدرة الدولة في بسط سيادتها على إقليمها .

يكفي أن نلاحظ، ضمن المؤشرات الدالة على ذلك، أن العالم، الذي نحياه، يتحول إلى ما يشبه "الكيان الاقتصادي الموحد"، الذي لا يمكن أن نفصل بين أجزائه، ولا يمكن أن يعزل طرف نفسه بعيدًا عن أثر متغيرات تحدث في طرف آخر. وهو ما يعني: أنه بقدر ما أصبحت معظم القضايا تتحدد ـ بدرجة ما ـ في إطار عالمي، وأن ثمة مجالات لم يعد بمقدر "الدولة" التحكم فيها، بقدر ما تراجعت سيادة الدولة، بالمفهوم التقليدي .

وبحسب تعبير "شولت(J.Scholte) "، فقد: "أصبحت الدولة [المعاصرة] عاجزة عن السيطرة على ظواهر مثل الشركات الكونية، والبورصات، والأقمار الصناعية، والمشكلات البيئية الكونية، وحركة رؤوس الأموال، والأسواق المالية الكونية، وغيرها"(6)؛ ناهيك عن شبكات المعلومات الخاصة بالحاسب الآلي، أو خطوات الإنترنت، أو المكالمات الهاتفية، تلك التي لا تتوقف عند نقاط "تفتيش" حدودية .

يكفي أن نلاحظ، أيضًا، ضمن المؤشرات إياها، أن هنالك "ثقافة عالمية" آخذه في التشكل، تتجاوز كافة الحدود الثقافية "القومية"، و/أو "المحلية" الأخرى. قد يصف البعض هذه "الثقافة" بأنها ثقافة سطحية، أو استهلاكية، أو غير ذلك؛ ولكن مهما كان الوصف المعطى، فإنه لا ينفي الحقيقة ..

صحيح أننا، إلى الآن، لا نستطيع أن نقول أن التقانة أسقطت الجغرافيا، وبحسب ما يؤكد محمد حسنين هيكل، فنحن: "قد نسافر من نيويورك إلى "تمبكتو" في ساعات بدلاً من أسابيع وشهور، ولكننا حين نغادر نيويورك نتركها وهي نيويورك، وحين نصل إلى "تمبكتو" نصلها وهي "تمبكتو"(7)؛ إلا أنه يبقى من الصحيح، كذلك، أن الثقافة العالمية المتحدث عنها، كما يشير تركي الحمد، هي تلك: "التي يقوم أساسها على مصدر معرفي وحيد، ألا وهو المصدر الإمبريقي، الذي يشكل أساس العلم المعاصر.. [وبالتالي، فإن:] انتصار هذا المصدر المعرفي، وتفرده بالسيطرة الثقافية نتيجة الثورة الثالثة، [الثورة العلمية والتقنية]، يعني: إزاحة مصادر معرفية أخرى غير قادرة على المنافسة"(8).

وهنا، لا نغالي إذا قلنا: أن ثمة فارقًا بين "**الثقافة العالمية**" الآخذة في التشكل، وبين محاولات "**الغزو الحضاري**" (..أي: محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر)، الذي تقوم به الحضارة الغربية، مرتكزة في ذلك على "قوة" العلم والتقانة، بالمعنى الواسع للكلمة، بقصد فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية عن طريق فرض هيمنتها "الحضارية" على بلدان جنوب العالم. ولعل الفارق، المشار إليه، وإن كان دقيقًا، فهو يبدو بوضوح إذا حاولنا النظر إلى "الأمركة"، التي نشاهدها في مجالات حياتية متعددة، على أنها مجرد "قشرة" خارجية ليس من الضروري أن تدوم، وذلك على عكس "الثقافة العالمية" المتحدث عنها، والتي تذهب إلى الجذور المعرفية للثقافة "القومية"، و/أو "المحلية ."

بيد أن هذه المؤشرات، الثقافية و ـ من قبلها ـ الاقتصادية، وإن كانت تشير، في ما تشير إليه، إلى مدى التراجع الحاصل في "حواجز التمايز"، في ما يتعلق بمقومات الدولة، وتداعيات مثل هذا التراجع لجهة دور الدولة وكيفية أدائها لهذا الدور.. إلا أن ما يؤكد التراجع، إياه، بشكل أكثر وضوحًا، هو المؤشر الخاص بافتقاد الدولة "المعاصرة"، لبعض حصانة حدودها، وما أدى إليه من زعزعة "الارتباط.. التقليدي" بين الدولة وأرض الدولة .

إن المفارقة المثيرة، هنا، أن الدولة نفسها، هي، التي تقوم بفصل الأرض، أو بعضها ـ إن شئنا الدقة ـ عنها. ولعل دلائل هذا، من إجراءات وعمليات، عديدة ومتنوعة: "بيع الأراضي للأجانب

دون ما قيد أو شرط، الإعفاء الضريبي لاستثمار مفتوح، إضافة إلى "المناطق الحرة" للصناعة أو التجارة أو العبور، كظاهرة انتشرت وتفاقمت ـ إلى حد كبير ـ في كل أقاليم ودول العالم"(9).. وهي (الظاهرة) التي ـ من فرط التكيف معها ـ لم تعد تلفت النظر؛ رغم أنها، وغيرها، خطوات نحو فصل الأرض عن الدولة. وهو ما يعني: أن "الأرض" التي تمثل موضوعا لـ "السيادة"، أصبحت خارج إطار عدد، متنامٍ، من أدوات السيادة الوطنية، أي: من أدوات الدولة. وهذه الظاهرة ذات دلالة على التوجه الذي تدفع إليه الدولة، دفعًا.
هذا عن تراجع "حواجز التمايز"، كمثال على ملامح ذلك الجديد: الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.

(2) انهيار حواجز.. الاتصال

..وهناك، كمثال آخر، انهيار "حواجز الاتصال" بين كافة أرجاء المعمورة، الذي نعيش بين جنباته، وما ساهم به، أو: أدى إليه، من انكشاف ما بداخل الدول أمام تقنية المعلومات والاتصالات المرئية. إذ، يبدو ـ بوضوح ـ ضعف قدرات "النخب الحاكمة" على إخفاء حقيقة التطورات والممارسات التي تجري داخل بلدانهم.. من ما يعني: ليس، فقط، أنه لم يعد في مقدور هذه النخب ممارسة أفعال من شأنها تشويه صورتهم في الخارج، في ظل وجود احتمال خلق رأي عام عالمي مضاد لهم؛ بل، أيضًا، "تخفيف" القيود المفروضة على أجهزة الإعلام في الداخل ..
إذ، ما جدوى تقييد حرية الإعلام، في الوقت الذي يستطيع فيه المواطنون، في هذه البلدان، أن يعرفوا ما يجري ـ داخلها ـ عبر أجهزة الإعلام الأجنبية .
وكنتيجة لذلك، فإن "المواطن" أصبحت له "إمكانية" مستقلة على المعرفة، تتجاوز بكثير تلك المعرفة التي ـ كانت ـ تفرضها "الدولة" عليه، وهو ما يسمح له، إضافة إلى أشياء عدة، بمقارنة أداء دولته وإنجازاتها بأداء وإنجازات الدول الأخرى.
هنا، تتبدى أهم الآثار التي سوف تواجهها الدولة من جراء الثورات، إياها، التي نعاصرها.. إذ أن انهيار "حواجز الاتصال" (.. التي تعبر، في حقيقتها، عن "الحدود السياسية" للدولة، أو قل: الإطار ووعاء الدولة وسيادتها سياسيًا).. (الانهيار) بهذا الشكل، سوف يساهم في تعميق نقل الخبرات السياسية ـ وغير السياسية ـ في ما بين الشعوب، وهو الأمر الذي يفسح المجال أمام بعض الشعوب، وخاصة تلك الأقل تقدمًا بالمعايير "السياسية"؛ لتعرف، أولاً، ماذا يجري لدى الشعوب الأخرى الأكثر تقدمًا؛ ولتستفيد ـ ثانيًا ـ من خبرات هذه الشعوب، ولتقارن، ثالثًا، بين أوضاعها وأوضاع شعوب تمارس حقها في إدارة شؤون أوطانها، وفي اختيار من يمثلها في "الحكم ."
هذا، وإن كان يشير إلى ما يطلق عليه "روزيناو" :(J. Roseneau) "أزمة السلطة"، التي تبدو أهم مؤشراتها في أن: "الحكام والمحكومون يحصلون على نفس المعلومات في نفس الوقت، ولم يعد باستطاعة الأولين حجب ما يشاءون من معلومات عن الآخرين"(10).. إلا أنه (= انهيار "حواجز الاتصال")، يؤكد، في الوقت نفسه، على أن "أزمة السلطة" هذه، إنما هي ناتج لـ: التحول التدريجي الحاصل في "السلطة"؛ أو، وبحسب تعبير "ألفن توفلر(A. Toffler) "، لـ: "تحول السلطة"، الذي يتواكب مع: "هذه الدرجة المذهلة التي أصبحت بها القوة والثروة تعتمدان علي المعرفة.. إذ أن المعرفة نفسها ليست المصدر الوحيد للسلطة فحسب؛ بل أنها، أيضًا، أهم مقومات القوة والثروة. وهو [ما] يوضح لماذا أخذت المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة، ووسائل الاتصال، تشتد وتحتدم في جميع أنحاء العالم"(11).
ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أن "المعرفة" المتحدث عنها، هنا، هي المعرفة العلمية والتقانية المعاصرة، وليست كل أنواع المعرفة.

بيد أن ما هو في حاجة إلى تأكيد، أن تداعيات الانهيار إياه، انهيار "حواجز الاتصال"، وإن كانت تمس كافة دول العالم دون ما استثناء، سواء تلك التي تقع في "الشمال"، أو تلك الكائنة في "الجنوب"؛ إلا أن ثمة تداعيات مضافة، في ما يخص بلدان "جنوب" العالم ..

من هذه التداعيات، أن الثورات الراهنة (في: المعلومات والاتصالات والمرئيات)، سوف تؤدي إلى اتساع الهوة بين "الشمال" و"الجنوب"؛ بل، سوف تساهم في زيادة احتمالات تهميش بلدان "الجنوب"، و ـ بالتالي ـ في تفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ..

ومنها، نعني التداعيات، أيضًا، أن هذه الثورات نفسها، بحكم "التحكم الفعلي" للدول الرأسمالية "الغربية" فيها، "قد" تساهم في خلق وعي زائف لدى مواطني بلدان "الجنوب"، خاصة وأن كثيرًا من أجهزة الإعلام "الغربية" تفتقد إلى الحيدة والموضوعية في تغطيتها للأحداث والتطورات في هذه البلدان، بلدان "الجنوب" (.. وإلى حد ما في دول "الشرق"). فـ "المعلومات" التي تبثها هذه الأجهزة، يجري انتقائها وتصنيفها وتفسيرها وفقًا لرؤى وحسابات تلك الدول، التي تحوز التفوق التقاني، وبما يتوافق مع مصالحها ..

ومن هذه التداعيات، كذلك، أن إحساس المجتمعات "المتخلفة" ـ في "الجنوب" ـ بأنها عرضة لكي يتلاعب الغير بمقدراتها، إنما "يفرز" لديها ردود أفعال تزيدها عجزًا ـ لا العكس ـ عن مجاراة المجتمعات "المتفوقة" (تقانيًا)، ناهيك عن اللحاق بها .

..هذا عن: انهيار "حواجز الاتصال"، كمثال آخر على أهم مؤشرات ذلك الجديد: الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.

(3) تقلص حواجز.. الاختيار

..وهناك، كمثال أخير، تقلص "حواجز الاختيار" سياسيًا واقتصاديًا، وما أدى إليه من تقييد حرية الدولة في ما يخص توجّهاتها.. فـ "الدولة" لم تعد حرة في فرض النظام الاقتصادي الذي تريده؛ وبغير شبكات التجارة والاعتماد المتبادل وقروض ـ وقيود ـ صندوق النقد الدولي وأسواق المال العالمية، لم يعد ممكنًا ـ أو: متاحًا ـ أن تختار الدولة نظامًا اقتصاديًا مركزيًا يعتمد على الدولة وسطوتها، وإلا تعرضت للخنق التدريجي ..

كما لم يعد ممكناً أن تختار الدولة نظامًا سياسيًا لا يحترم، أو: ـ في الحد الأدنى ـ يراعي، مسألة حقوق الإنسان داخلها، وبغير شبكات الاتصال العالمية، وحركات ومنظمات حقوق الإنسان الرسمية (من خلال الأمم المتحدة)، وغير الرسمية (الجماعات الأهلية)، فإن ما كان يخص دولة بعينها أصبح أمرًا يخص العالم بأسره .

وكنتيجة لذلك، فإن "الدور" الذي كانت تمارسه الدولة، عبر "اللعب" على الصراعات الدولية وتوازن القوى، لكي تستجدي: المساعدات، أو قل: الدعم السياسي والاقتصادي، من المعسكرين المتصارعين، قد أوشك على الانتهاء، إن لم يكن قد انتهى فعلاً.. هذا، ناهيك عن تضاؤل مرور المساعدات عبر الحكومات، باعتبارها الممثل الوحيد للسيادة الوطنية .

وإذا كان ذلك يمثل، في أحد أوجهه، نقطة إيجابية بالنسبة للمسألة السياسية، على الأقل: في ما يتعلق بقضايا "الديموقراطية" و"حقوق الإنسان".. فإنه، في الوقت نفسه، وبالنسبة للمسألة الاقتصادية، قد أتاح "إمكانية" متصاعدة للمواطن ـ حسب درجة "تقدم" أو "تخلف" الدولة التي يعيش فيها ـ في الاتصال مباشرة بالاقتصاد العالمي، كمنتج أو مستهلك أو مشارك، في رأس المال أو منظم للعملية الإنتاجية .

ومن ثم، فإن "الإنسان ـ المواطن" يستطيع، من خلال أدوات مثل: البريد الإلكتروني والإنترنت وبطاقات الائتمان وشركات الطيران العالمية، وغيرها، أن يتمتع بـ "استقلالية اقتصادية" نسبية ـ ولكنها ملحوظة ـ عن الدولة التي يعيش في ظلها.. ولعل هذه الاستقلالية النسبية (اقتصاديًا): لا

تضعف، فقط، من قدرة الدولة في السيطرة على المواطن؛ ولكن، إضافة إلى ذلك، تجعل من هذه السيطرة، الناتجة عن "السيادة الاقتصادية" للدولة عبر احتكار العملية الإنتاجية، سواء في ما يخص الإنتاج أو التوزيع أو العمل، غير مبررة أو مقبولة.. من ما يعطي هامشًا، يقل أو يتسع ـ حسب تقدم الدولة ودرجة اندماجها في منظومة الاقتصاد العالمي ـ لإقامة مجتمع "أهلي" على مستوى الدولة، من خلال إنشاء الروابط والجمعيات وجماعات المصالح الإنتاجية والمهنية .

هذا الظهور لـ "المجتمع الأهلي"، الذي يكفل قدرًا متصاعدًا من التعددية السياسية والاقتصادية، وإن كان يتيح هامشًا استقلالياً نسبيًا لـ "الإنسان ـ المواطن" من إسار الدولة.. إلا أنه، في الوقت نفسه، لا يتيح هذا "الهامش" لكافة المواطنين على حد سواء؛ بل ـ على العكس ـ إنه يتيحه، فقط، لـ "الخاصة"؛ أما "العامة"، أو بالأصح: الأغلبية الاجتماعية، فإنها تعاني ـ كما يحدث أمام أعيننا في أكثر من بلد ـ تهميشًا، فضلاً عن إخراجها من الدورة الاقتصادية الحقيقية (أي: الرأسمالية)، ودفعها إلى خلق اقتصادها وثقافتها ومجتمعها، بل وعالمها الخاص(12) ..

ولعل هذا يقود، في ما يقود إليه، إلى انهيار التوازنات الاجتماعية، أي: القطيعة المتزايدة بين "العامة" و"الخاصة"، وتدعيم نزوع الفئات العليا إلى الاندماج بالخارج. ولا يمكن لمثل هذه القطيعة، الاقتصادية والاجتماعية، بل والثقافية، إلا أن تغذّي التوترات، وفي إثرها الحروب والصراعات الاجتماعية ..

وليس من قبيل المبالغة، أن نشير إلى "التغيير الوظيفي" الحاصل في دور الدولة، والذي يبدو من خلاله أنها تتحول إلى مجرد "شرطي" في ما بين القوى المجتمعية وشرائحها المختلفة.. بل، وليس من قبيل المصادفة، أن يندر أن نجد دولة في العالم لا تعاني مشكلة الفقراء والمعدمين والعاطلين عن العمل، وهي المشكلة التي يتوقع أن تتفاقم خلال الأعوام القادمة كنتيجة لعمليات التهميش، إياها.

هنا، يبدو أن ثمة مفارقة، في ما يخص "أزمة الدولة" في الإطار العام لـ "المناخ.. الجديد" الذي نعاصره.. فبالرغم من ما يتميز به هذا "المناخ" من تقدم علمي وتقني، بل ومعرفي، أقل ما يقال بشأنه أنه مذهل؛ لكن هذا "المناخ"، نفسه، لم يساهم في "تقدم" الدولة لجهة أداء دورها، أو بالأحرى: وظيفتها الاجتماعية. إذ ـ على العكس ـ صارت الدولة تواجه مأزقًا في أداء دورها الوظيفي هذا؛ وهو المأزق الذي يبدو أنه متواصل ومتصاعد، في آنٍ، خاصة إذا لاحظنا: الزيادة الهائلة في أعداد الفقراء ..

صحيح أن قصور الدولة عن أداء دورها، لا يعني عدم وجود حالة من التمايز، أو قل: الاختلاف النسبي، بين هذه الدولة أو تلك؛ إلا أنه يبقى من الصحيح، أيضاً، أن كافة دول العالم تكاد تعاني وجود أعداد ضخمة من المعدمين. ففي الولايات المتحدة: "يبلغ عدد المعدمين أكثر من 25 مليون نسمة، ويزيد عدد العاطلين عن العمل عن 13 مليونًا، بينما يصل عدد المحرومين من الرعاية الصحية فيها إلى ما يزيد عن 38 مليونًا".. أما في فرنسا: "يزيد عدد المعدومين عن 7 ملايين فرنسي، ويبلغ عدد العاطلين نحو 5 ملايين(13)" (ولا حاجة بنا، هنا، إلى الخوض في تفصيلات هذه المشكلة بالنسبة إلى البلدان النامية، أو بالأحرى: بلدان "جنوب" العالم.. إذ أنها أكثر من معروفة). في هذا السياق، سياق التراجع والتقلص والانهيار في "الحواجز"، إياها (حواجز: التمايز والاتصال والاختيار)، يمكن الخلوص إلى أن: ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، هذا الذي يتواكب مع العولمة كـ "عملية(Process) "، و: بقدر ما قد أفسح المجال للاعبين جدد غير الدولة على ساحة العلاقات الدولية، بقدر ما قد ساهم، وسوف يساهم، في النمو المضطرد لعملية التحول عن الدولة، لجهة تجاوزها، أو الانكماش عنها، أو التمدد عبر حدودها ..

رغم ذلك، فإن ما نود التشديد عليه، هنا، أن الاهتزاز ـ الذي يبدو عنيفاً ـ في "الحواجز" المشار إليها، وإن كان يدل، بل يؤكد، على ملامح التغير الحاصل في مقومات الدولة، وفي العلاقات التفاعلية بين هذه المقومات (الشعب والأرض والسيادة).. رغم ذلك، فإن الأمثلة المشار إليها، لا تمثل متكئاً يمكن الاستناد إليه ـ من الوجهة المنهجية ـ للقول: أننا نغادر، أو على وشك أن نغادر،

عصر الدولة (القومية، و/أو الوطنية)، وهو القول الذي دفع البعض إلى المبالغة في رسم المشاهد (السيناريوهات) المستقبلية لذلك العصر، عصر "ما بعد المغادرة ."

إن هذه المشاهد، التي تتمحور حول "عالم اللا دول"، و ـ التي ـ تتأرجح في ما بين انتهاء الدولة لحساب الشركات "الدولية النشاط"، أو قل: "عابرة الحدود" (أو: المتعددة الجنسيات، حسب الاصطلاح الشائع)، أو: لحساب الأمم المتحدة بعد تدعيمها وتزويدها باختصاصات وأجهزة أكثر فعالية، أو: لحساب التفكيك والتشرذم، أي: انتهاء الدول إلى عشرات، وربما مئات، من "الكيانات القزمية".. (هذه المشاهد) هي، في حقيقتها، لا مستقبل لها تمامًا .
ولعل ذلك، في اعتقادنا، يعود، في أحد أهم أسبابه، إلى ما يمكن تسميته بـ "الوظيفة الثقافية" للدولة.. هذه الوظيفة التي تغيب ـ رغم إلحاحها ـ عن كثير من الأحاديث التي تدور هذه الأيام، حول "مستقبل الدولة".. إذ أن ما نعاصره راهنًا من ملامح "مناخ عالمي جديد"، وبقدر ما تولد، في بعض الأحيان، مشاعر التقارب و ـ ربما ـ التشابك بين الثقافات، بقدر ما تعزز، في أحايين أخرى، مشاعر التمايز والخصوصية، بل وتؤكد ـ وهنا المفارقة ـ على الحدود بين "هوية" وأخرى.
ولعل هذا ما يدفعنا ـ دون ما مغالاة ـ إلى القول: أن الدولة، وإن كانت مطلوبة للمشاركة في "الحوار المتصل" بين الأنا والآخر؛ فإنه، وبدرجة أعلى، مطلوبة لـ "المحافظة" على الأنا والحيلولة دون تذويبها في الآخر، "أي آخر ."
في ما يعنيه، يعني ذلك أن الأمثلة، إيّاها، كملامح على الجديد الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، في ما يخص الدولة: دورها، وكيفية أدائها لهذا الدور.. (تلك الأمثلة) تبرهن على أن ملامح هذا "الجديد" ـ ومن ضمنها الظواهر التي سبقت الأمثلة ـ هي تحديات تجابه الدولة، وعلى كيفية المجابهة المضادة من جانب الدولة، تتوقف إجابة هذه الأخيرة على سؤال: "المصير"(؟!).
ترى.. هل نغالي إذا قلنا: أن ما نعاصره في الراهن، يؤشر ـ في حقيقته ـ إلى أهم الملامح الخاصة بما يمكن تسميته: **"أزمة الدولة في عصر العولمة"(؟!)**.. إن تراجع "قدرة" الدولة في مواجهة التطورات العلمية (ثورة المعلومات، وثورة التقنيات الحديثة، وعولمة الاقتصاديات والإنتاج)، يشير إلى أنها أصبحت عرضة للكثير من المشكلات، وأنها أصبحت أقل، من حيث التأثير والكفاءة، في إدارة شؤونها الداخلية .
ومن ثم، فهي لم تعد قادرة ـ بمفردها ـ على حل العديد من المشكلات "الجديدة"، مثل: قضايا البيئة والعنف وتجارة المخدرات والأزمات المالية، وغيرها.. أضف إلى ذلك، أن التطورات الاقتصادية المتسارعة، وخاصة في ما يتعلق بكل من: زيادة حركية رؤوس الأموال، والتنافس عليها، وعلى الأسواق، لم تساعد، فقط، على إضعاف السياسات الاقتصادية لـ "الدولة"؛ ولكن، أيضًا، في دفعها إلى سياسات تتمحور حول "تخفيض تكلفة السلع الاجتماعية ."
بعبارة أخرى، أدى تزايد معدلات المنافسة، وتباين المصالح على المستوى العالمي، إلى تخلص "الدولة" ـ طوعًا أو كرهًا ـ عن قدرتها الوظيفية وأدوارها الأساسية، لصالح معايير المنافسة و"الحرية" الاقتصادية، وإحلال المعايير "الخاصة" للاستثمار محل المعايير "العامة". أي: أصبحت هناك "إدارة خاصة" للمجتمع من قبل الرأسمال وفقًا لمصالحه وأهدافه.. و ـ بالتالي ـ أصبح الهدف الأساس لكافة اللاعبين (الفاعلين)، على مستوى العالم، هو خفض معدلات التضخم لضمان تدفق رؤوس الأموال الدولية.
ولعل هذا ما دفع بـ "الدولة"، في "الشمال"، حسب تعبير "هاليداي(F. Halliday) "، إلى: "أن **تصبح دولة مديرة للبواقي أو الفضلات"**. أما في "الجنوب"، فقد أصبحت الدولة تتحلى بسمات، قد يعبر عنها اصطلاح **"الدولة الرخوة** ..(14)(The Soft State) "وكما يشير جلال أمين (ندوة: "العرب والعولمة"، 1998)، فقد كان: "جُنار ميردال(Gunnar Myrdal) ، أول من

استخدم هذا الاسم، في أواخر الستينات، للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية، للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة"(15).
ولكن، هل تكون "الدولة"، بهذا الشكل، قد قدمت الإجابة على سؤال: "المصير"(؟!).. مصيرها، هي، في إطار "المناخ العالمي الجديد"، أو قل: في عصر العولمة(؟!).

الفصل الخامس
المناخ العالمي الجديد.. وإشكاليات الدولة

إذا كانت "العولمة" لم، ولن، تدع الدولة دون أن تمسها؛ إلا أنها، في الوقت نفسه، لم، ولن، تؤدي، في اعتقادنا، إلى انتهاء أو تلاشي الدولة، رغم تأثيرها الواضح على دورها وكيفية أدائها لهذا الدور.. فـ "العلاقة" في ما بين العولمة، وما يتواكب معها من "مناخ عالمي جديد"، وبين الدولة، تندرج في إطار التفاعل بين التغيير والاستمرارية..

فعلى جانب التغيير.. يبدو واضحًا، أن"منظور العولمة(Globalization paradigm) "، يشير إلى نوع من التغير في "نظام الدولة"، بمبادئه وقواعده التقليدية ـ التي تبلورت عقب صلح وستفاليا (في: العام 1648)، والتي حكمت العلاقات الدولية لما يزيد عن ثلاثة قرون ـ ، وهو "التغيير" الذي سوف يرسي مبادئ وقواعد جديدة للدولة في ظل العولمة .

باختصار، سوف تؤدي العولمة إلى إعادة "هيكلة الدولة(Restructuring) "، بمعنى: أنها سوف تؤدي إلى تغير أو تحول(Shift) ، في طبيعة الدولة، وقوتها ودورها ووظائفها، بل و"مركزها" في النسق العالمي.. ولعل النقطة المركزية، التي تتمحور حولها السمات العامة لـ **"إعادة الهيكلة" هذه، هي تلك الخاصة بسقوط مفهوم "دولة الرفاهية" في "الشمال" و"الجنوب" على حد سواء، وذلك لصالح دولة "الفضلات" في الأول، والدولة "الرخوة" في الأخير..** وما كان ذلك ليتم، قطعًا، إلا بشكل تدريجي وعبر "خوصصة(Privatization) "، دولة الرفاهية، بدخول القطاع الخاص إلى "قطاعات/مجالات" كانت محجوزة، سابقًا، لحساب الدولة(16).

ومن ثم، حدث ما نشهده راهنًا من دعم للقطاع الخاص، وأصحاب الملكية الخاصة عموماً، على حساب الذين ما يزالون مرتبطين بالملكية العامة، وهو ما ساهم ـ من ثم ـ في تقليص دور الدولة عن طريق تقليل مسؤولياتها وموظفيها، وفتح قطاعات الدولة للقطاع الخاص، وبالتحديد تلك القطاعات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية .

وفي ما يبدو، هكذا، فإن ربط أسعار السلع والخدمات الاجتماعية بظروف السوق المتغيرة، وتحويل الإيرادات التي كانت تنفق على برامج هذه الخدمات، وتلك السلع، إلى القطاع الخاص، أدى إلى أن تحل قوى السوق محل عنصر "التحديد السياسي".. أو قل: إن خوصصة دولة الرفاهية أدى إلى تلاشي الإمكانية المستقبلية لـ "السيطرة (Domination) "السياسية للدولة، هذا رغم كونها ما تزال تتمتع بإمكانية "الهيمنة (Hegemony) "السياسية.

هذا على جانب التغيير: "تغير الدولة" في عصر العولمة .

أما على جانب الاستمرارية: "استمرارية الدولة" في عصر العولمة.. فيبدو واضحًا، أن هذه الاستمرارية، في ظل التغير الذي سوف يؤثر على طبيعة الدولة، وقوتها ودورها ووظائفها، وكذلك على عملية صنع القرار فيها، هي: رهن بمدى قدرتها ـ في الأساس ـ على الإمساك بزمام العلاقات الداخلية والخارجية لها ..

إذ أن النقطة الأساسية، بل المحورية، هنا، أن العولمة، وما يتواكب معها من "مناخ عالمي جديد"، لا تحدد بذاتها واقع ومستقبل، أو: آفاق، أي بلد أو مجموعه من البلدان؛ بل، إن البني

الاجتماعية القائمة، و"القوى" المتحكمة فيها، هي التي تحدد ـ في الأخير ـ شكل الاستجابة لهذه "العولمة"، و"حدود توسعاتها"، أي: طابع التغيرات في الجوانب التي تتوسع نحوها .

وبكلمة.. فإن كافة ما نعاصره، في "اللحظة الراهنة"، لا يعني: نهاية، أو بداية نهاية، دور الدولة؛ بقدر ما يعني: فرض تعديل إضافي على تكيف أداء الدولة مع "المناخ العالمي الجديد". ولا حاجة بنا إلى التأكيد على أن التكيف المقصود، هنا، ليس استجابة سلبية فحسب، وإنما هو ـ بالضبط ـ أسلوب في التعاطي (الإيجابي) مع حقائق موضوعية، لا مجال لمجابهتها بـ "الجمل الإنشائية"، بل بـ "وعي الضرورة"، أي: بفهم حدود الخيارات المتاحة في ظل ظرف تاريخي محدد، والأخذ بأكثرها تعظيمًا للمصلحة الجماعية .

ولأننا نعتقد أن "المعرفة تسبق الفعل"، أو: لابد أن تسبقه، في كل الحالات؛ لذا، يصبح "الفهم"، المشار إليه، أهم الخطوات ـ معرفياً ـ في وضع اليد على: "حدود الخيارات المتاحة".. ومن ثم، يصبح التساؤل: ما هي الإشكاليات التي تعبر ـ في جوهرها ـ عن حدود هذه "الخيارات المتاحة"(؟!).. (يصبح التساؤل)، لازمًا، بل ضروريًا، في تحديد: أي من هذه "الخيارات"، هو أكثرها تعظيمًا لـ "المصلحة الجماعية ."

وهنا، في هذا المجال، يكفينا مقاربة ثلاث من أهم الإشكاليات، المتعددة، التي تطرح نفسها راهنًا: الخداع الأيديولوجي، وثقافة الصورة، والهوية..

بيد أننا نسارع، هنا، إلى التأكيد على أن: الدافع الرئيس وراء اختيارنا مقاربة هذه الإشكاليات، الثلاث، أنها تمثل نوع من التطبيق، العملي، على المسألة المثارة؛ نعني: مسألة الاهتزاز الحاصل في "حواجز الدولة .."

إذ، لما كان مثل هذا "الاهتزاز" لابد وأن يتواكب معه ـ منطقيًا ـ مجموعة من الإشكاليات، على الدولة ـ كـ "مجتمع" ـ أن تواجهها؛ لذا، فإن هذه الإشكاليات، الثلاث (الهوية، ثقافة الصورة، الخداع الأيديولوجي)، منفردة ومجتمعة، في آن، تأتي على رأس القائمة: قائمة الإشكاليات المطروحة التي تتواكب مع الاهتزاز الحاصل في ما يخص "الحواجز"، إياها (التمايز، الاتصال، الاختيار)، منفردة ومجتمعة، في آن.. أيضًا.

(1) تزوير التاريخ.. وإشكالية "الخداع الأيديولوجي "

ضمن أهم الإشكاليات التي نعاصرها في الراهن، تأتي إشكالية "الخداع الأيديولوجي" (الخداع "العقيدي الموجه")، أو قل: تزوير التاريخ في عصر المعلومات؛ وهي الإشكالية التي يبدو أن على بلدان "الجنوب"، ومنها ـ قطعا ـ البلدان العربية، أن تواجهها، عبر إدراك معطياتها وأبعادها (خاصة الثقافية والاجتماعية)؛ وذلك من منظور أنها هي المستهدفة من هذا "التزوير"، وذلك "الخداع ."

ولأن لهذه الإشكالية تاريخًا، في تاريخنا، وفي تاريخ العالم، على حد سواء.. فلنعرج، سريعًا، على أكثر النماذج "قدمًا" في التاريخ، للتعرف على ملامحها وملامسة أبعادها(17)..

قبل ربع قرن من الزمان، وبعد 3199 سنة من وفاة الفرعون المصري رمسيس الثاني، أرسلت الدولة جثته إلى باريس ليعالج الأخصائيون "بثورًا" كادت أن تشوه بشرته اليابسة؛ وأحيطت رحلته إلى مدينة الجمال والتجميل باهتمام العالم كله. ولعل هذا أسعد وأرضى روح رمسيس الثاني، الذي كان مفتونًا بفكرة الخلود، فأراد أن يخلد نفسه بأن يكتب هو التاريخ، ويكتبه على أكثر الأحجار مقاومة للزمن، وأن يشيد من تلك الأحجار تماثيل ومعابد أقامها على طول وعرض أرض مصر. لذا، فقد استطاع أن يعيش، فعلاً، في ذاكرة الأجيال المتعاقبة، بشرًا ثم مومياء ثم

معابد وتماثيل وتاريخًا مكتوبًا، إلى أن يدرك "عصر الذرة"، فيذهب إلى معامل التجميل في باريس.
شيئان لم يفطن إليهما رمسيس الثاني: أن الخلود "حكم تاريخي" تملكه البشرية في ما يأتي من أجيال، وأن الأجيال التي فتنتها فكرة الخلود في ذاكرتها سوف تكتشف أنه لم يكتب التاريخ.. بل زيفه.
والواقع، أن هذا ما حدث فعلاً.. فقد اكتشف علماء التاريخ المصري القديم، أن الفرعون رمسيس الثاني قد زيف التاريخ، بقصد نسبة كل انتصار جليل إلى ذاته. وزيفه بأسلوبين: أولهما، بأن سطر على جدران المعابد، معابده، تاريخ انتصارات لم يكن هو صاحبها، ونسبها إلى نفسه.. وثانيهما، بأن قوّض أركان بعض ما شيّده أسلافه من معابد، وانتقى منها أحجارها المسطورة بتاريخ النصر، والحكمة، وحشرها في بناء جدران معابده.
وهكذا.. ترك لنا رمسيس الثاني مجموعة من التماثيل والمعابد، تحمل تاريخًا مغلوطًا، معظم مفرداته من خياله، ومن ما سطر أسلافه من تاريخ.
قطعًا، فإن رمسيس الثاني، كمثال استشهد به عصمت سيف الدولة في كتابه: "هل كان عبد الناصر ديكتاتورًا؟!"(18)، لا يمثل سوى أحد النماذج ـ وإن كان أكثرها قدمًا ـ في قضية "تزوير التاريخ ".. إذ أن هناك العديد من الأمثلة، على مستوى ـ ربما ـ أقل ضخامة، و ـ بالتالي ـ أقل فداحة .
فطه حسين، كشف عن حقيقة أن جزءًا كبيرًا من الشعر الجاهلي، قد صنعه (ولا نقول: نظمه) شعراء مسلمون، بعد عدة قرون من نهاية ما أصطلح على تسميته بـ "العصر الجاهلي"؛ والبابا، في روما، زور كتاب اعتماد من الإمبراطور قسطنطين، يفوضه بموجبه رعاية الكنيسة "الغربية" في روما؛ وقارة أمريكا، أو: "العالم الجديد" بأكمله، ذلك (العالم) الذي أخذ إسمه، ليس من سكانه الأصليين، ولكن من تاجر "مخلل"، فاشل، من أشبيلية، يدعى "أمريجو فسبوتشي Amerigo " (vespucci، كان قد أوهم رسام خرائط (في: العام 1497) بأنه هو المكتشف الأصلي. وفي التاريخ الحديث، تواطأ "الغرب" كله على إغفال حقيقة انتشار الفقر في الولايات المتحدة، منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى إعلان "الحرب على الفقر"، في زمن الرئيس الأمريكي جونسون (في: العام 1965).
قضية "تزوير التاريخ"، إذن، بمختلف دوافعها: من التزوير المتعمد بقصد المصلحة، إلى التبرير الأيديولوجي، أو التعصب والتزمت في الرأي.. (هذه القضية) نشاط إنساني، يكاد يكون "طبيعيًا" ويمارسه البشر منذ قديم الزمان. بل، ربما لا نغالي إذا قلنا: أن كثيرًا من القوميات والعقائد، قد قامت بتزوير تاريخ من سبقها من الأمم.. من منا لم يقرأ، أو حتى لم يسمع، بالاستنتاج الذي خلص إليه كمال صليبي، من خلال التحليل اللغوي للكتاب المقدس، من أن أحداث التاريخ العبري حدثت أصلاً في جبال العسير في غرب الجزيرة العربية، وأن اليهود أعادوا "نسخ" تاريخهم، وبدلاً من جبال العسير "ركزوا" الأحداث في فلسطين، التي تبعد ألفي كيلو متر إلى الشمال، بعد فاصل زمني يمتد عدة قرون.
في هذا السياق، يبدو أن تساؤلاً يطرح نفسه، بعد أن وصلنا الآن، مع بداية القرن الحادي والعشرين، إلى "عصر المعلومات"، أو ـ حسب ما نرى ـ: إلى "عصر الثورة العلمية والتقنية"؛ ترى، أي الاحتمالات أقرب إلى الواقع: اكتشاف حقيقة التزوير بسهولة، أم العكس؟ .!
بداية، يمكن الزعم ـ دون ما مبالغة ـ بأن سقوط جدار برلين (في: العام 1989)، قد كشف، ضمن ما كشف، عن أكبر عملية تزوير للتاريخ في زماننا.. فقد اتضح، بعد سقوط "الجدار الفاصل"، أن المعسكر الشرقي لم يكن اشتراكيًا بالمعنى المتعارف عليه لـ "الاشتراكية"، وأن المعسكر الغربي لم يكن رأسماليًا بالمعنى الذي حاول دعاة "الرأسمالية" تصويرها، وأن المعركة "العقيدية الموجهة" (الأيديولوجية) الكبرى ـ التي شغلتنا طيلة ثلاثة أرباع القرن العشرين، الماضي: بين

الاشتراكية بعد نجاح الثورة البلشفية، وبين الرأسمالية بعد ميلاد "دولة الرعاية Walfare) " (Stateفي الغرب ـ لم يكن لها علاقة بالواقع المعاش.

كيف يمكن أن تنطلي هذه الخدعة، أو: كيف يمكن أن يسيطر هذا الخداع، أو بالأحرى: كيف يتمكن هذا "التزوير" من مخيلة ملايين البشر طيلة هذه الفترة التاريخية؟.!

تتضمن محاولة الإجابة على هذا التساؤل، كلاً من الاحتمالين اللذين انطوي عليهما ..

فمن جهة، لم نستطع اكتشاف هذا التزوير خلال الفترة التي كنا فيها "نتزامن" مع اشتعال الحرب "الأيديولوجية" الكبرى بين المعسكرين الشرقي والغربي. بل، إن الثورة العلمية والتقنية، التي تفجرت على أرض الواقع الدولي، منذ بدايات عقد "السبعينات" من القرن الماضي، كانت قد ساهمت ـ من خلال شقها المعلوماتي، على الأقل(19) ـ في "ترسيخ" ذلك التزوير طيلة اشتعال هذه الحرب.. إلا أنه، من جهة أخرى، ما كنا لنستطيع اكتشاف التزوير إلا عن طريق "المعلومات" التي وردت إلينا عن الواقع المعاش في كل من المعسكرين، ولكن بعد انتهاء "الحرب" بانهيار أحد قطبيها.. أي: بعد أن أصبح هذا التاريخ، تاريخًا.

ولأن كافة الأمثلة التاريخية، الدالة على قضية "تزوير التاريخ"، تؤكد أن اكتشاف التزوير لم يكن ليتم إلا بعد أن تصبح "واقعة التزوير" في رحاب التاريخ؛ تصبح النتيجة الأقرب إلى المنطق، أن إمكانية اكتشاف التزوير، "تزوير التاريخ"، بسوء نية وبشكل متعمد، أصبحت أكثر صعوبةً وتكاد تكون شبه مستحيلة، وعلى وجه الخصوص في ظل الثورة العلمية والتقنية، بما وفرته من وسائل وتقنيات مختلفة.

إذ، يصبح التزوير، تزوير التاريخ في عصر المعلومات، هو أقرب إلى ما يمكن تسميته بـ "الخداع الأيديولوجي"؛ وهو حالة أكثر تعقيدًا من الحالات السابقات.. فعندما نطلق اسمًا أو صفة على شيء ما، فإن الاسم، وكما يشير خلدون حسن النقيب في مقال له(20)، لابد أن: "يكون قطعي الدلالة، أي: مجموعة من السمات المشتركة التي تميز الرأسمالية عن الاشتراكية، مثلاً؛ ولكن، إذا تغيرت مجموعة السمات التي تميز هذا الشيء، يصبح بلا مسمى، بلا مدلول، بلا معنى.. بل يصبح ـ في عصر المعلومات، وفي إطار تسلط البيروقراطية والآلية والميديا (الإعلام) ـ صورة، أو تصور (Image) محدد، يتم الوصول إليه ـ في أحوال معينة ـ بناء على أسلوب المعلومات، ورغبة من قام بإرسالها أو بثها ."

وفي ما يبدو، من ملامح نعايشها في الراهن، ليس "المستقبل" (= ذلك الغائب من الزمن القادم بعد حين)، لتلك "العقيديات الموجهة" (الأيديولوجيات) التي تتمفصل مصالح القوى الاجتماعية حولها، وإنما للمعلومات ذات التوليفات (Patchwork) من الأفكار والصور، التي تعكس مصالح محددة لقوى معينة.. هذه الصور، منطقيًا، لن تكون أسماء قطعية الدلالة، ولكن يمكن فهم الواقع المعاش بوضوح على أساسها.

ألا نرى، الآن، أن جميع "الأشياء" تتداخل ببعضها: الأصولية بالحداثة، والعلم بالخيال العلمي، والسياسة بالتسلية (كما في مسلسلات التليفزيون، ودعاياته).. ناهيك عن التداخل الحاصل بين الرأسمالية والاشتراكية (الصين، كمثال، تنتهج ما تطلق، هي، عليه،"اشتراكية السوق"؛ والولايات المتحدة الأمريكية، كمثال آخر، تحارب اليابان تجارياً لتمسك الأخيرة بـ "قوانين السوق").

ليس معنى ذلك أننا من أنصار "نهاية الأيديولوجيا"، و"نهاية التاريخ"؛ لسنا، قطعًا، ضمن هؤلاء لسبب بسيط: فأطروحة فوكوياما جذابة بغير مقاييس المعرفة الصحيحة(21). فهي، بسبب الخلفية النفسية القلقة، أو المتطلعة، التي ـ كان ـ يوجد عليها كل من تابع الفصول المثيرة لتفكك منظومة، كانت ـ إلى عهد قريب ـ مستقرة في وعى المفكرين والسياسيين و ـ حتى ـ رجال المخابرات. لقد تفضلت الليبرالية، أو: الرأسمالية بالأحرى، فاستأنفت القول "الأيديولوجي"، واضعة بذلك حدًا لزعم ـ هي نفسها طرف فيه ـ بـ "نهاية التاريخ". ليس ذلك الاستئناف ـ الذي نعني ـ سوى الوهم

بـ "انتصار الرأسمالية"، و"هزيمة الاشتراكية"، في منافسة العقود السبعة الأخيرة. إذ، في هذا الوهم، تقبع أكثر الادعاءات ـ الفكرية ـ "أيديولوجية.."
في ما يعنيه، يعني ذلك: أنه حين ما تحاول الدول "الغربية" المعاصرة، إقناع العالم بان أنظمتها المطبقة في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، تمثل تحقيقاً تاريخيًا للفكرة الليبرالية الأولى التي استلهمتها.. فإنما هي تخادع بذلك، وتستأنف إنتاج "الأيدولوجيا"، كـ "عقيدة موجهة"، عبر صورة زائفة، معتمدة في هذا على احتكارها وديكتاتورتها (= الصورة)، التي تتسم بها اللحظة الإعلامية الراهنة.
و الواقع، أن هذا المثال ليس الوحيد، على الكيفية التي تقوم بها الدول "الغربية"، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بهذه "المخادعة". يكفي أن نشير، هنا، إلى مثالين يفصل بينهما عقد كامل من السنوات، وقامت بهما "عائلة أمريكية" واحدة: "آل بوش".. فـ "بوش" (الأب)، كان يخادع عندما حاول أن يمرر إلى العالم "وهماً" يقضي بأن دوافعه في خوض حرب الخليج "الثانية" (شتاء 1991)، إنما تتمثل في: إرساء نظام عالمي جديد، يعتمد أسس الشرعية الدولية..
أما "بوش" (الإبن)، فقد كان يخادع عندما حاول أن "يوهم" العالم بأن الحملة العسكرية الأمريكية، في وسط آسيا، تأتي في إطار محاربة الإرهاب، و/أو: أن حربه ضد العراق، واحتلاله، يأتي في إطار امتلاكه أسلحة للدمار الشامل.. وفي الحالتين، كان كل منهما يعمل على "تغطية" الأبعاد الإستراتيجية لـ "الحرب" التي تخوضها قواته العسكرية ـ من أجل المصالح الأمريكية، قطعًا ـ عبر محاولة "إيهام" الرأي العام العالمي بـ "مقولة" تختلف، كثيرًا، عن الدوافع الحقيقية لـ "الواقعة التاريخية" (لاحظ أننا نتحدث، هنا، عن "الدوافع"، وليس عن "الأسباب"، التي ساهمت، ولاشك، في توفير الفرصة التاريخية لإخراج تلك الدوافع إلى حيز التنفيذ).
إن ذلك، وإن كان لا يستحق أن يوصف ـ في التحليل الأخير ـ إلا بأنه: "تزوير التاريخ"، أو قل: "الخداع الأيديولوجي" في عصر المعلومات.. فإنه، في الوقت نفسه، يشير إلى، إن لم يكن يؤكد على، أن ثمة تغيرًا ما نعايشه في الراهن علينا إدراكه والوعي به.. وذلك من منظور: أن التغيير الحاصل، والذي يتواكب مع هذا الخداع وذلك التزوير، لابد أن يزيد من درجة الاهتزاز في حواجز الدولة، كـ "مجتمع"، وخاصة في ما يتعلق بـ "حاجز الاختيار."

(2) كيفية إدراك العالم.. وإشكالية "الصورة"

إذا كانت إشكالية "الخداع الأيديولوجي"، أو ـ حسب تعبيرنا ـ "الخداع العقيدي الموجه"، تطرح نفسها بقوة، على جانب "الاختيار"، في ما يخص حواجز الدولة.. فإن ثمة إشكالية أخرى، تتوازى مع ذلك "الخداع"، بل وتساهم فيه؛ نعني: إشكالية "الصورة"، تلك التي تطرح نفسها على الجانب المتعلق بـ "الاتصال"؛ وتزيد، من ثم، من درجة الاهتزاز على هذا الجانب، إلى الدرجة التي لا يمكن صرف النظر عنها .
لقد تعودنا عبر عقود طويلة على "شكل العالم" وهو يتغير، عبر تغير موازين قواه التي تقوم على تقديرات للقوة على أسس مادية: أنظمة التسليح، عدد الجيوش، طاقة النيران، التدريب، القدرات السياسية.. بيد أننا، الآن، وفى ظل الظروف والملابسات جميعًا التي يمر بها "العالم" الذي نعاصره، على وشك الوقوف أمام "مقياس" مختلف لتغير العالم، خاصة بعد أن دخل العالم ـ فعلياً ـ ثورة المرئيات؛ حتى ليمكننا القول: إن تاريخًا جديداً يتشكل، تاريخًا يختلف جذرياً عن تاريخ عالمنا كله(22).
ولعل قولنا، هذا، يتأكد إذا لاحظنا سلطة الإعلام الهائلة ودوره المتنامي، بل الفاعل، في انهيار إمبراطوريات سياسية وفلسفية واعية؛ حيث تم توظيف قدرة المرئيات في تحريك الشعوب، وفي

التأثير على رجال السياسة، وفي توظيفها كـ "أداة" في مصلحة بعضهم ضد البعض الآخر: كما حدث إبان حرب الخليج الثانية (شتاء 1991)، وكما حدث في أفغانستان (شتاء 2002)، وكما حدث، ويحدث، في العراق (منذ: 9 أبريل 2004)، كأمثلة ثلاثة، ضمن أمثلة عديدة أخرى (منها: ما حدث في تشيموشاورا، وإسقاط نظام تشاوشيسكو الرهيب، وفى إجهاض انقلاب يانابيف في الاتحاد السوفياتي السابق.. إلخ).

في هذه الأمثلة، كان البث المباشر، عبر الأقمار الصناعية والكابل المحوري(C.N.N) ، يشكل الحدث السياسي، يحوله ويغير مساراته ضمن عوامل أخرى، داخلية ودولية؛ بل، كانت الصياغة الإعلامية للحدث هي الأكثر تأثيرًا وتحريكًا، وكانت "البلاغة" المرئية تمثل بشائر زمن من العالم الجديد، وبلاغته، بلا نزاع.

إلا أننا نسارع إلى التأكيد، هنا، على أن هذه "البلاغة" كانت قد احتاجت إلى ما يقارب ستة عقود من عمر القرن العشرين،الماضي، لتصل إلى ذلك القدر المذهل، الذي نتمكن معه من القول: أننا على عتبة عالم جديد و ـ ربما ـ تاريخ جديد.

إذ، قبل هذه العقود الستة، كان جوزيف غوبلز، وزير الدعاية في ألمانيا (النازية)، يحرض المواطنين الألمان على فتح نوافذ المساكن حتى آخر مداها، ورفع أصوات المذياع حتى أقصى درجاته، لكي تستطيع الأفكار التي يبثها من الوصول إلى أذن كل ألماني واختراقها، سواء كان راغبًا في الاستماع، أم راغبًا عنه .

ولنا أن نتصور أن كثيرًا من الناس في ألمانيا، حينذاك، لم يكونوا يرون في ما يحرض عليه غوبلز إلا نوعًا من الإزعاج. لكن سيرغى تشاخوتين، الكاتب التقدمي الألماني، كان يرى غير ما يراه الكثيرون من مواطنيه، فذهب يتابع ما يذاع، يرصده ويجمعه ويدرسه، فكان أن أنشأ من ما رصد وجمع ودرس كتاباً (نشر في العام 1939، خارج ألمانيا)، أعطاه عنواناً ذا دلالة: "اغتصاب الجماهير"؛ فهو قد انتبه إلى أن غوبلز يصنع شيئاً غير مسبوق في تاريخ البشرية بهذا الجهاز العبقري الحديث النشأة: المذياع .

لم يكن غوبلز، وحسب ما يذكر عصمت سيف الدولة في كتابه: "عن العروبة والإسلام"(23)، يملك من وسائل، القهر الدعائي إلا المذياع (..والصحف)، ومع ذلك نجح في أن يقنع ثمانين مليونًا من الألمان: أن ألمانيا فوق الجميع، وأن الجنس الآري أرقى أجناس الأرض، وأن أوروبا الشرقية هي المجال الحيوي لدولة "الرايخ الثالث" (الاسم الرسمي لألمانيا النازية)، وأن أدولف هتلر قائد ملهم لا يخطئ، وأن انتصار ألمانيا هو عين اليقين.

هذا المثال، مثال غوبلز، يدفعنا إلى التساؤل التالي: ترى، كم من الملايين من البشر كان يمكن لغوبلز أن يؤثر فيهم، لو تجاوزت إمكاناته حدود "الصورة المسموعة " إلى "الصورة المرئية"، تلك التي لابد من أن تأخذ موقعها في بؤرة الاهتمام، من حيث أهمية الدور الذي تلعبه (= الصورة)، مركزيته وتناميه، خصوصاً منذ اختراع، ثم مع انتشار: "التلفزة"(؟!).

إذ، رغم ما كتبه الكثيرون حول مسألة الصورة، وأهميتها، على مدى الخمسين عاماً الأخيرة، فـ "الآن" اختلف الوضع. لم يختلف الوضع بالنسبة إلى الصورة، ولا إلى تأثيرها في الناس (الجماهير)؛ لكنه اختلف بالنسبة إلى ماجريات اللحظة الإعلامية، التي نعيشها في الواقع الراهن، وما تنطوي عليه من ملامح ـ ترتسم في إطار تلك الماجريات ـ لآفاق متوقعة، أو يمكن توقعها(24).

بل لا نغالي إذا قلنا: أن هذه الآفاق، نفسها، التي تحملها التحولات التي تحدث بنا، ومن حولنا، هي أخطر ما في هذا الـ "زمن": زمن اللحظة الإعلامية، وماجريات واقعها المتمحور حول الصورة، خاصة بعد ما أصبحت هذه الأخيرة (الصورة) تمثل: ليس، فقط، المصدر الأقوى لتشكيل الوعي والذوق والوجدان، عبر إمكاناتها الفاعلة في إنتاج وصناعة القيم والرموز(25)؛ ولكن، أيضًا، المادة الثقافية الأساس التي يجرى تسويقها على أوسع نطاق جماهيري، عبر ما جرى إحرازه من نجاحات هائلة على صعيد التوظيف التقني في مجال الإعلام، وآلياته.

فـ "الثابت" ـ بالرصد والمعاينة ـ أن التحولات، المشار إليها، إنما تتواكب مع التغير الحاصل في الحدود التقليدية لـ "الجغرافية الإعلامية".. إذ، تكفل التوظيف التقني الناجز بهندسة جديدة لتلك الحدود، عبر إكسابها أبعادًا مضافة.. سواء: على المستوى الأفقي (الاجتماعي)، حيث بات في الإمكان أن يفيض مجال توزيع الصورة عن حدود مجال إنتاجها.. أو: على المستوى الرأسي (الثقافي)، حيث أصبح التعبير المرئي، المتمحور حول الصورة، يلعب الدور نفسه الذي لعبته ـ من قبل ـ الكلمة المكتوبة.

وفي ما يبدو، هكذا، فإن العالم الذي نعاصره في الراهن، يتزايد فيه التوجه إلى مرحلة "الكتابة بالصورة"، إذا جاز التعبير، مع ما يؤشر إليه ذلك من تغير، ذي دلالة، تكتسب به "الثقافة المجتمعية" معنى مغايرًا لذلك الذي اتسمت به في ما في سلف من الأزمنة؛ إذ، عبر الكتابة بالصورة، وعبر لغتها والثقافة التي تتضمنها، و ـ كذا ـ الناتجة عنها، وفى مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول (كعملية تتلازم مع تراجع معدلات "القراءة" على مستوى العالم).. (عبر هذا وذاك وما قبلهما) تتحول الصورة، أو بالأصح: "ثقافة الصورة"، حسب تعبير عبد الإله بلقزيز(26)، إلى نظام إنتاج وعى الإنسان بالعالم.

بعبارة أخرى.. لعل أهم ما يمكن تلمسه في ماجريات اللحظة الإعلامية الراهنة، هو أن نظام توزيع الصورة ـ بوصفها المادة "الثقافية" المعاصرة ـ على أوسع نطاق عالمي، لا يمكن اعتباره مجرد تقنية لـ "التلقين" فحسب؛ بل هو يتجاوز ذلك، ليمثل كيفية جديدة لوعى العالم والتعبير عنه.. بمعنى: أنه ليس مجرد وسيلة، بل هو ـ أكثر من ذلك ـ طريقة معينة لإدراك العالم، والوعي به، والتعبير عنه.

إن المثال البالغ الدلالة، على هذه "الطريقة"، بما تتضمنه من أبعاد: الإدراك والوعي والتعبير، هو: الكيفية التي تمت بها، ومن خلالها، تغطية "مصرع الأميرة ديانا".. إذ، ها هنا، تمكنت الصورة التلفزية من النجاح في تحويل هذه الشخصية، عبر "واقع تلفزي" تم إنتاجه بدقة وإحكام، إلى قديسة؛ في حين أنها ليست كذلك وفق معايير "الواقع الواقعي"، ووفق معايير مئات الآلاف من الذين وضعوا ملايين الزهور على سور قصرها، والذين بكوها بـ "صدق."

في هذا المثال، وفي غيره (انهيار برجي مركز التجارة العالمي، في 11سبتمبر 2001، مثال آخر ذو دلالة)، تتبدى بوضوح "الكيفية" المشار إليها؛ الكيفية التي صار بواسطتها "المشهد المعد" ـ كما ينبغي ـ ينسج "عقل" المشاهد وفق متطلبات ما يطلق عليه "مجتمع المشهد ."

هنا، أضحت التلفزة بوابة المرور إلى العالم والأشياء، و ـ ربما ـ إلى الذات، في الوقت نفسه؛ معتمدة في ذلك على الصورة: الصورة التلفزية التي تضع مختلف الحواس الإنسانية خلف العين.. وهنا، سقطت تاريخيًا مقولة "الصورة لا تكذب"؛ وبات من المؤكد أن الصورة التلفزية لا تقدم "الواقع الواقعي"، بل هي معنية ـ أساساً ـ بصنع وتقديم "واقع تلفزي"، مشروط باعتبارات "عقيدية موجهة" (أيديولوجية) وسياسية واقتصادية معينة ..

وهنا، لنا أن نلاحظ: كيف أن شرائح واسعة من البشر أخذت تتعرف على ذلك الواقع "الواقعي"، من خلال هذا الواقع "التلفزي"؛ عبر عملية استغراق كاملة ومحكمة، تدفع المشاهد (= المتلقي) إلى التماهي مع ما يقدمه هذا الواقع (التلفزي) من معارف وأحداث وشخصيات وقيم وأنماط حياة وسلوك(27).

يعني هذا، في ما يعنيه، أن الصورة نشكل اليوم "مقاربة مفهومية"، تتيح نمطًا مخالفًا في فهم المعارف والتقاطها وتذكرها؛ نمطًا مخالفًا ـ تمام المخالفة ـ في فهم هذه المعارف، ذاتها، والتقاطها وتذكرها، حين ما يتضمنها نص مكتوب.. فأن يلبس "المعنى" كتابة وأن يسكن دفتي كتاب يحمل اسمًا بعينه، ليس هو عندما يظهر صورة على "شاشة" صغيرة. والاختلاف، في هذه الحال، ليس اختلافاً بين الحبر والذبذبات (الصوتية) والموجات (الضوئية): إنه اختلاف بين ثقافتين، بل: بين رؤيتين للعالم، أو على الأصح: بين عالمين متباينين .

وفي ما يبدو، هكذا، فإن مثل هذا الاختلاف، أو قل: التحول في كيفية الفهم، يتأسس على التغير الحاصل في "حامل المعنى" وما يمكن أن يؤشر إليه من "دلالة"؛ ذلك أن حامل المعنى وشكل الثقافة لابد أن يؤثر في مضمونها: قيمها ومعانيها. ولا نعتقد أننا، بهذا، نثير قضية "جديدة"؛ إذ أن قضية حامل المعنى وعلاقته بالدلالة، كـ "قضية فلسفية"، كانت قد أثيرت من قبل على أيدي نقادنا القدماء (.. الجاحظ، كمثال، يرى: أن النص يختلف معناه باختلاف "الحامل" الذي يكتب عليه. فـ: "النص لا يلقى الاستجابة نفسها إذا كان مكتوبًا على قطعة جلد، أو على دفاتر من الورق"؛ أو، بحسب تعبيره، أن هناك حوامل للنص: "أبقى على تعاور العارية وعلى تقليب الأيدي").

رغم ذلك، فإن "الجديد" الذي نود أن نثيره، هنا، هو: أننا الآن ـ بتأثير من التغير الحاصل في الحدود التقليدية لـ "الجغرافية الإعلامية"، وفي إطار الملامح والتداعيات الخاصة بـ "إشكالية الصورة" ـ.. (أننا الآن) بصدد إرساء عالم مغاير، وـ بالتالي ـ علاقة جديدة للإنسان بهذا العالم: ليس، فقط، لأن التحول إيّاه (في كيفية الفهم)، يتواكب مع التضاؤل الذي أخذت تعرفه أهمية المكان، ليغدو الزمان هو الأكثر أهمية، ولتطغى أهمية الوجود الآني في الأمكنة المتعددة، على أهمية الأبعاد المكانية؛ ولكن، أيضًا، لأن التحول، المشار إليه، لا يقتصر على قدرات الإنسان النفسية ووظائفه العقلية، وإنما يطال وجوده، الوجود الإنساني، ذاته، في مجموعه وفي العلائق التي من شأنها أن تقوم بين المجموعات الإنسانية.. ذلك أن الثقافة المرئية، لا تختلف عن الثقافة الشفاهية والثقافة المكتوبة في أدوات التعبير وحسب، وإنما تختلف عنهما على مستوى الوجود ذاته(28).

فـ "الثقافة المرئية" تتمحور حول: أن الكتابة والشفاهة (الكلام) يتأسسان معًا على الوجود، من حيث هو مظهر.. وعبر هذه الثقافة: يتم إدراك الوجود مبتعدًا عن ذاته، مفوضاً بديله وصورة عنه.. وفي هذه الثقافة: يتم استبدال العالم بالـ "تلي عالم(Tele – world) "، بمقتطف من الصور التي توجد "فوق" المحسوس، والتي تقدم نفسها على أنها هي المحسوس بلا منازع .

لا يعني هذا أننا ينبغي أن نعتبر هذه الصور مجرد "ديكور" ينضاف لـ "الواقع الواقعي". إننا لسنا أمام ـ مجرد ـ مجموعة من الصور، وإنما أمام "علاقات مجتمعية تتوسطها الصور"، وبحسب تعبير بنعبد العالي: فنحن "أمام عالم فيه للخدعة نصيب من الحقيقة والفعل والفعالية، بل من الوجود الفعلي، عالم يكون فيه الشيء بقدر ما لا يكون"(29).. حتى ليمكننا القول: أن الصورة هي لب "لا واقعية الواقع الواقعي"، ووراءها عمليات تحويل وإنتاج وصناعة: لعلها أهم صناعات العالم الذي نعاصره .

ألسنا ـ بالفعل ـ أمام ثقافة جديدة(؟!).. وـ بالأساس ـ أمام مفهوم جديد عن الثقافة، يستند إلى أنها: "استجابة لحظية متحولة ومتجددة للعالم ومتغيراته، وليست حفظًا وتدوينًا وترسيخًا"(؟!).

قولنا الأخير، هذا، يتبدى بوضوح إذا لاحظنا: أن "التليفزيون" قد أصبح المؤسسة التربوية الأكثر تأثيرًا ـ من الوجهة الوظيفية ـ من الأسرة والمدرسة.. ولنا أن نتصور، والحال هذه، الدور الذي يلعبه، مقدم البرامج المرئية في الحياة العامة (السياسية والثقافية والاقتصادية.. إلخ)، وذلك بديلاً ـ أو تجاوزًا ـ عن أدوار المفكر والمثقف والسياسي (أليس من المدهش، أن نجد تنافساً متصاعدًا بين "المثقفين" على تقديم برامج مرئية، أو بالأحرى: على "العمل" كمقدمي برامج(؟!).. هذا، دون صرف النظر عن لهاث "الجميع"، وسعيهم الدائم من أجل "الظهور" في قنوات التلفزة المختلفة).

هذا، وإن كان يؤكد من جديد على ما سبقت الإشارة إليه من اختلاف وضع "الصورة"، بالنسبة إلى ماجريات اللحظة الإعلامية التي نعيشها في الوقت الراهن، وما تنطوي عليه من ملامح ـ ترتسم في إطار تلك الماجريات ـ لآفاق متوقعة، أو يمكن توقعها.. فإنه، في الوقت نفسه، يلمح إلى اختلاف وضع "الصورة" بالنسبة لعلاقتها بالنخب السياسية، وخصوصاً "الحاكمة" منها(30).

فمن قبل، كانت الصورة مصدر قوة مضافة إلى المصادر الأخرى، التي تعتمد عليها النخبة في إدارة مجتمعاتها، وفى خدمة مصالحها. كانت الصورة احتكار للنخبة الحاكمة، حيث لم تكن هناك

صور أخرى تناقضها.. الآن، توجد صور متعددة، وليس صورة واحدة؛ إذ، يكفى أن نلاحظ كم تمثل شبكات التلفزة المختلفة، ومثالها الأشهر(C.N.N) ، من أدوات مهمة في صوغ وتشكيل رؤى واتجاهات النخب السياسية، بل في تهيئة وتوجيه الرأي العام في مجتمعات عدة، لا سيما في بلدان "جنوب" العالم.

الملاحظة الجديرة بالانتباه والتأمل، في آن، أنه حين ما تتعدد الصورة، يفترض أن تنشط النخب السياسية، حاكمة وغير حاكمة، فتبدع وتجدد رؤاها وتتعدد. ولكن الحاصل في معظم دول، أو بالأحرى: بلدان الجنوب، ومنها ـ قطعًا ـ البلدان العربية، أن صورة واحدة ظلت موضع احتكار التلفزة المنتجة محليًا، هذا رغم ما يحمله المنتج الوافد من تعددية في الصور؛ ومع ذلك استمر جمود الرؤى.. إذ أن ما يحدث هو، في واقع الأمر، خليط من الرؤية "الواقعة" وخداع النفس.. وفى هذا الإطار، إطار الخليط بين وقوع العجز وخداع النفس، يزداد وهن النخب السياسية وضعفها.

وإذا حاولنا استعارة تعبير جميل مطر: "ديكتاتورية الصورة"(31)، يمكننا التأكيد على أن ضعف النخب السياسية، هذا، ووهنها ذاك، هو النتيجة المنطقية لاستسلام هذه النخب لـ "ديكتاتورية الصورة" الوافدة، من دون أن تسمح بتعددية تناقش "ديكتاتورية" الصورة المحلية وتجدد فيها. ومن ثم، تكون النخب في حال توظيف نفسها، أو توظيف قطاع مهم من قطاعاتها، فى خدمة نخب سياسية خارجية، بعضها يمهد الأرضية المحلية لنشأة نخب بديلة.

صحيح أن النخب السياسية الحاكمة لا تخشى الصور الوافدة: ليس، فقط، لأنها لا تتنافس مع الصورة المحلية التي تحتكرها؛ وليس، وحسب، لأنها لا تطرح أفكار نخب بديلة، ولن تتدخل بالتفصيل في مشكلات ونقائص سياساتها؛ ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، لأنها لا تصل إلى القاعدة الأوسع من "الجماهير".. رغم ذلك، فإنه يبقى من الصحيح، أيضًا، أن الصور الوافدة، بما تقدمه من تطورات في مناطق أخرى من العالم، تطرح بدائل أمام المشاهدين، وبخاصة فئة المسيسين منهم، قد لا تقوى النخب السياسية الحاكمة على "التقدم" بمثلها، بسبب ما أصابها من تكلس، من طول احتكارها إنتاج وتوزيع صورة واحدة متكررة الخطاب وغير فاعلة.. ويكفى أن نلاحظ مدى التأثير الناتج في هذه الحال، على الفئة المسيسة من المشاهدين، وهى (الفئة) المؤهلة دائماً للتمرد والمطالبة بالتغيير.

ولنا أن نتصور، والحال هذه، كيف يمكن أن تتحول "ديكتاتورية الصورة"، من أحد العناصر المهمة التي تسهم في تشكيل وصوغ رؤى وأفكار النخب السياسية الحاكمة، إلى أحد العوامل الرئيسة التي سوف تساعد على تفاقم أزمة هذه النخب، وذلك في مدى زمني لن يكون طويلاً ..

إنها الأزمة التي تتأسس على الفكرة الخاطئة المتولدة لدى النخب الحاكمة، بأنها تستطيع الاستمرار في السياسات إياها: سواء بمنع تجدد النخب السياسية إلا من خلالها ومن خلال أدواتها (كالعائلة والصداقة والمنفعة الشخصية)، أو بمنع القطاعات المنافسة في النخبة السياسية (النخب البديلة)، من طرح أفكارها ورؤاها.

ولنا أن نتصور، أيضًا، أن تحول "ديكتاتورية الصورة"، من عنصر تشكيل إلى عامل أزمة، سوف يعتمد، في ما يعتمد عليه، على عجز النخب السياسية الحاكمة، وغير الحاكمة، عن تحقيق ما يعرف بـ "شرعية الإنجاز"، وذلك بعد أن تآكلت مصادر الشرعية التي اعتمدت عليها هذه النخب، وبخاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال: سواء كانت مصادر تقليدية، أو "عقيدية موجهة" (أيديولوجية)، أو "شخصانية" (كاريزمية)، في ما يتعلق بالنخب الحاكمة؛ أو: كانت مصادر تمثيل "الجماهير"، ومشاريع النهوض البديلة، في ما يختص بالنخب السياسية غير الحاكمة(32)..

ولعل مثل هذا "التآكل" في مصادر شرعية النخب الحاكمة، بالأخص، يزداد وضوحًا مع ظهور صور وافدة جديدة، تختلف عن الصور الوافدة التقليدية: في أنها تطرح فكرًا يتناسب مع فكر ومعتقدات النخب السياسية البديلة؛ وتختلف، أيضًا، في أنها تجند خبراء وفنيين من داخل النخب الحاكمة، لصياغة الصورة المناسبة بالأسلوب المناسب، وفي التوقيت المناسب، بحيث تكون

الصورة المنتجة في الخارج أقرب ما تكون إلى الصورة المنتجة محليًا، ولكنها، في نفس الوقت، تتميز عنها في النواحي التي تسعى الصورة الوافدة إلى بثها ونشرها، وأهمها نوعية الخطاب .
ولنا أن نتصور، أخيراً، أن هذه المرحلة تحديداً، مرحلة الانتقال من عوالم إلى عوالم جديدة، تحتاج إلى جيل من السياسيين، يتمتع بقدرة هائلة على التعامل الفاعل مع "ديكتاتورية الصورة" الراهنة، وقيام نخبة متنافسة التكوين، وتوليد رؤية عن الواقع الراهن، والواقع الممتد في المستقبل، أي الواقع الذي تحتويه دائرة من الأزمات: أزمة التحولات السياسية الدولية، وأزمة التحولات الاقتصادية الدولية، وأزمة الثقافة المعاصرة، وأزمة النخب السياسية ..
هذه، في اعتقادنا، هي السبيل إلى الخروج من الأزمة التي تتعرض لها البلدان العربية، ضمن الإطار العام لأزمة بلدان "جنوب" العالم. وهذه، في اعتقادنا، أيضًا، مهمة "الجيل العربي الوسيط"، جيل "عرب القرن الحادي والعشرين."

ترى هل يستطيع هذا الجيل تحقيق ذلك "الإنجاز"(؟!).

لعلنا لا نغالي إذا قلنا: أن خطوة البدء في مشوار الألف ميل، هذا، هي تلك التي تتمحور حول التفاعل الإيجابي مع ديكتاتورية الصورة وتداعياتها "المجتمعية" (نؤكد مرة أخرى، على أننا: نستخدم هذا المصطلح، للدلالة على مختلف التداعيات الخاصة بجوانب تركيبة المجتمع في شمولها، لا على الجانب "الاجتماعي" منها وحده).. ولعل أهم تلك التداعيات هي تلك الخاصة بـ "الهوية."

(3) الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية الهوية

مثل ما تطرح إشكالية "الصورة" نفسها، وبقوة، على جانب "الاتصال"، وذلك في حال من التوازي مع "الخداع العقيدي الموجه" (الأيديولوجي) كإشكالية مثارة على جانب "الاختيار".. تأتي إشكالية "الهوية"، التي تستند ـ بالأساس ـ إلى الاهتزاز الحاصل في حواجز الدولة، كـ "مجتمع"، في ما يخص جانب "التمايز"؛ لتكتمل بهذا العلاقة الدائرية في ما بين الإشكاليات الثلاث، والتي تتواكب مع الاهتزاز المشار إليه، ولتتأكد، من ثم، أن هذه الإشكاليات ليست معزولة عن بعضها البعض، بل يجمعها ـ مثلها في ذلك مثل الحواجز، إياها ـ وحدة تفاعلية تنبني على ثلاثية: الحركة، والتغيير، والتأثر والتأثير .
والواقع، أن إشكالية الهوية لم تكن لتطرح نفسها بهذا الشكل الحاد، إلا مع العصور الحديثة.. إذ، على إمتداد قرون عدة، أي: منذ أن وضع أرسطو صيغته الشهيرة لمبدأ الهوية "أ = أ"، قبل ثلاثة وعشرين قرناً من الزمان، بدا وكأن هذه الصيغة "المنطقية" تستوعب كافة أبعاد الهوية. ولكن، منذ إبتداء "العصور الحديثة"، ظهر واضحًا لنا ـ نحن العرب والمسلمون ـ، ولغيرنا، أن هذه الإشكالية ليست بمثل هذه البساطة .
بل، لا نغالي إذا قلنا: أن الهوية لم تعد ـ كما كانت في صيغتها "الأسطورية" المألوفة ـ مرادفة للـ "ما هو هو" (مبدأ الهوية)، انطلاقاً من مفهوم "التماثل(Identity) "؛ إذ تتميز الهوية، في هذا الإطار، بوحدة عناصرها، واستمرارية هذه العناصر بالخصائص المميزة لها؛ وهي تنغلق على علاماتها الفارقة التي تسم تلك الخصائص.. أيضًا، لا نغالي إذ قلنا: أن مثل هذا الإطار المفهومي قد ظل بدهية(Axiom) ، زمناً طويلاً، حتى في حقل "الثقافة: العربية ـ الإسلامية".. ففي كتابه: "تلخيص ما بعد الطبيعة"، يقول ابن رشد: "إن الهوية تقال بالترادف للمعنى الذي يطلق على اسم الموجود، وهي مشتقة من الـ "هو" كما تشتق الإنسانية من الإنسان"(33)، وهو بهذا يعود بنا إلى

مفهوم الهوية (أو: الذاتية) في منطق أرسطو باعتبارها: "تماثل الشيء مع ذاته".. أما الجرجاني، في كتابه: "التعريفات"، فيقول: "إن الهوية هي الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الأغيار"(34).. (الامتياز، هنا، بمعنى الخصوصية والاختلاف، لا بمعنى التفاضل)؛ وفي موضع أخر، نجده يقول عنها: "إنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق"(35).

ورغم استمرار هذا الإطار المفهومي، بكل تفاؤليته المفرطة، ومن الداخل، حتى الآن هنا وهناك، إلا أن التعريف الناتج عنه لن يلبث أن يتزعزع إذا نحن حاولنا مقاربة إشكالية الهوية، سواء: على الجانب الخاص بكونها حقل متعدد الأبعاد؛ أو: على الجانب المتعلق بتداعيات الثورة العلمية والتقنية الراهنة على هذه الأبعاد .

على الجانب الأول، ذلك الذي يختص بـ "الأبعاد" المتعددة لحقل الهوية، ومسألتها، يمكن مقاربة إشكالية الهوية عبر جهات ثلاث رئيسة :

من جهة، إذا كان "خطاب" الهوية ـ نظريًا ـ يحيلنا دومًا إلى الحياة الداخلية للإنسان، عبر ما نلمسه من أحاسيس وانفعالات وعواطف وأفكار وأحكام وأراء.. فإن ما يطغى على "حديث" الهوية ـ عمليًا ـ هو الإحالة الدائمة، وربما الاستثنائية، إلى العالم الخارجي؛ إذ يغدو الحدث الخارجي هو المرجع الأساس في سياق حديث الهوية .

ومن ثم، يبدو ـ ضروريًا ـ التفريق، في كل حديث عن الهوية، بين المعطيات الخارجية والمعطيات الداخلية الخاصة بالذات المتحدثة عن هويتها. ولعل ذلك يؤشر إلى مستويين للهوية، يمكن التمييز بينهما: مستوى الوعي بـ "الأنا"، المرتبط بالصورة التي يكونها الإنسان عن نفسه برسم الأخرين؛ ومستوى الوعي بـ "الذات"، حيث تمتلك الذات تفاصيل ذاتها من الداخل باعتبارها وحدة عينية متحركة(36).

بيد أننا نسارع، هنا، إلى التأكيد على أن هذين المستويين ليسا في حال من الاختصاص بـ "الإنسان ـ الفرد"، فقط؛ بل يمتدان ليشملا "الإنسان ـ الجماعة"، أيضًا، سواء كانت هذه الجماعة: جماعة واحدة (قبيلة، طائفة، جماعة مدنية كالحزب والنقابة،.. إلخ)، أو: مجموعة من الجماعات تتضمنها دولة واحدة، و/أو أمة واحدة .

إذ، ها هنا، تتبدى بوضوح الأبعاد المتعددة التي يحتوي عليها حقل الهوية، بمستوييه: "الوعي بالأنا"، و"الوعي بالذات".. فـ "الفرد"، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة داخل الجماعة الواحدة. وهو، بهذا: عبارة عن "ذات" تمتلك تفاصيل ذاتها من الداخل، باعتبارها وحدة عينية متحركة؛ وفي الوقت نفسه، عبارة عن "أنا" لها "أخر" داخل الجماعة نفسها: "أنا" تضع نفسها في مركز الدائرة، عندما تكون في مواجهة مع هذا النوع من "الأخر".. وما يقال عن الأفراد داخل الجماعة الواحدة، يقال عن الجماعات داخل الأمة الواحدة؛ فلكل منها "ذاتاً" تميزها، ولكل منها "أنا" خاصة بها، و"أخر" تتعرف عبره، ومن خلاله، على نفسها بوصفها ليست إياه.. والشئ نفسه، يقال عن الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى(37).

من جهة أخرى، إذا كان "حقل الهوية" ـ منطقيًا ـ متعدد الأبعاد، ذو طبيعة "جدلية"، يضم متناقضات واختلافات تتحرك داخل عملية صيرورة.. فإن "بنية الهوية" ـ واقعياً ـ أحادية، ولا تتشكل من مقوم واحد فحسب هو: المقوم الديني وحده، أو: المقوم اللغوي وحده، أو: المقوم المصلحي وحده، أو: مقوم الخبرة والممارسة التاريخية التراثية وحدها؛ وإنما الهوية، كـ "بنية"، هي "كل" مركب من تداخل هذه المقومات وغيرها، وتفاعلها، جميعًا .

ولعل ذلك يؤشر إلى أن بروز واحد، أو أكثر، من هذه المقومات في هذه المرحلة، أوتلك، من مراحل التاريخ، على المقومات (والعناصر) الأخرى، يكمن في طبيعة الظروف الموضوعية السائدة، أو الطارئة، آنذاك .

هذا على الجانب الأول، أي: ذلك الجانب الذي يختص بـ "الأبعاد" المتعددة لحقل الهوية..

أما على الجانب الأخر، أي: ذلك الجانب المتعلق بتداعيات الثورة العلمية والتقنية الراهنة على تلك الأبعاد.. فإن إشكالية الهوية تتبدى، ها هنا، بوضوح، إذا نحن طرحنا التساؤل التالي: كيف تظل "أ" هي "أ"، أي: كيف نظل نحن نحن، في عالم متغير(؟!).. وكيف نثبت على هويتنا في عالم لا "ثابت" فيه سوى التغير(؟!).. ثم، إن إمعان النظر في المعادلة "أ = أ"، أو بالأحرى "نحن = نحن"، يؤكد أنها لا تتمثل بطرفيها وحدهما؛ فهناك، إضافة إلى "نحن" المكررة، علامة المساواة (=).. وهو ما يعني: أن الذات لا تساوي ذاتها إلا عبر العالم والعصر والأخر، وأن نحن لا نستطيع أن نكون نحن إلا من خلال "مرآة ."

والحال، أن "الأخر" في عالمنا المعاصر هو الذي يحتل مساحة المرآة كاملة؛ والحال، أيضًا، أن الطريق من الذات إلي الأخر ليس مستقيمًا، فعصرنا هذا تحكمه جدلية التطور والتأخر، أو قل: جدلية التقدم والتخلف. بل، إن ما يسمى اليوم بـ "إشكالية الهوية"، في غير مكان من العالم الذي نعاصره، هو وليد مباشر لتداعيات هذه الجدلية، أو بالأصح: لموقع الذات والأخر فيها.

بل، لا نغالي إذا قلنا: أن الهوية، من حيث كونها علاقة تجمع بين جنباتها "الذات" و"الأخر" ـ إذ، لا تتحدد ذات بذاتها، بقدر ما تتحدد عبر علاقاتها بالأخر ـ تأتي (الهوية) لتشكل الحالة الأكثر قابلية لـ "التغير المفهومي" من الداخل.. أيضًا، لا نغالي إذا قلنا: أن الثورة العلمية والتقنية، تنامي سلطاتها وفاعلية آلياتها، وما يتوالد عنها من ثورة في أكثر من مجال، وعلي أكثر من مستو.. قد ساهمت في زحزحة لجملة المفاهيم التي كانت تكون الهوية حديثًا وراهنًا(38)..

فعندما نتمعن في بنية المتغيرات، وعلي صعيد عالمي، وكيف تغير العالم من حولنا وفينا، وتغيرنا ـ أياً تكن "نسبة" هذا التغير ـ بالمقابل، ندرك، حينئذ (والإدراك، هو: إعطاء الأشياء والظواهر معان محددة)، نوعية التحولات الهائلة التي ترتبت على انتشار المفاعيل الثقافية لـ "الثورة" إياها، والنتائج التي ولدت مداميكها التقانية؛ بل، ندرك ـ ولا ندري كيف يمكن التشديد على أهمية هذه النقطة ـ "ما نحن عليه من تغير ."

في هذا السياق، فالإنسان الذي دخل عصر "العولمة(Globalization) "، أو: أدخل به إلي هذا العصر، إنسان مختلف عن سلفه، ذاك الذي كان يتمتع بـ "يقينية" لم تكن تخلو من قوة ذاتية تحميه في تمايز كينونته. ومن ثم، علينا أن نعي (والوعي، هو: كيفية التعامل مع معاني الأشياء والظواهر)، الطابع المركب للتكوين الخاص بكل من الذات والأخر، كطرفي علاقة، من جهة، وسمة التنوع التي تحكم هذه العلاقة بناء علي تعدد المستويات الذي تعرفه، من جهة أخرى. فليست الذات أو الآخر معطى بسيطًا، بل إن كلاً منهما مجموعة من عناصر متداخلة ومندمجة في الوحدة الكلية التي تعينه، وهي العناصر التي تكون عرضة لتحولات، وتبدلات، تغير أوضاعها، ومعها البنية الكلية التي تنتظم فيها وتعطيها خصوصية كيانها.

وهكذا، فإن أمر الحديث عن الزمن الذي تغير، وهو حديث شائع علي الساحة الإعلامية إلي حدود الإفراط، لا يقوم علي ـ مجرد ـ الإشارة إلى التغير الحاصل "في" هذا الزمن (الراهن)، ولكن في كيفية "تأويل" هذا التغير، وفي استخلاص نتائج صحيحة منه.. وبالتالي، فإن الحديث عن "الهوية في زمن المعلومات المتغير"، ليس حديثًا عن كل منهما، بقدر ما هو حديث عن العلاقة بينهما، وعن التأثير الذي يمكن أن يحدثه التغير الحاصل في المعرفة المتجددة على الهوية، من حيث كونها: "مناط الانتماء إلى خصوصية حضارية معينة."

في هذا الإطار، إطار تأثير المعرفي علي الهوية في الزمن "الحاضر"، يمكن الإشارة إلي ملاحظات ثلاث أساسية(39)..

الملاحظة الأولي: أن الحديث عن "الثورة المعلوماتية"، الشائع الآن، لا معني له إن لم يمكن مرتبطاً بمشروع تحديثي اجتماعي جديد.. ذلك أن حديث "الثورة"، مهما كان الحقل الذي يدور فيه، هو حديث عن بديل اجتماعي مغاير للواقع الاجتماعي السائد. دون معرفة هذا البديل الجديد، المغاير، تتحول التقنية إلي أدوات استهلاك بسيطة تغير من ظواهر المجتمع في اتجاه القيم التي تحملها هذه التقنية، و/أو التي تبتغيها القوى المتحكمة في أدواتها.

والواقع، أن "الثورات" لا تحدث عن طريق الأدوات الميكانيكية الصغيرة، بل بتحول في ميزان القوى؛ فالقوى الأكثر "استغلالاً" لثورة المعلومات، تجري تحولاً كهذا في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لذلك، فإن تأكيد "ثورة المعلومات في عالم متغير"، من دون ربطها بالمستويات الاجتماعية الأخرى، هو الذي يؤدي إلي "أفول السيادة ".. حيث يقوم الطرف الضعيف (أو: المهزوم) باستقبال سلبي للمعلومات، ولا يساهم في إنتاجها، بل باستهلاك تابع للثقافة "الأقوى"، من دون أن يستطيع أن ينجز إنتاجاً ثقافياً فاعلاً خاصاً به؛ وما "الستالايت" إلا إحدى صور الاستقبال السلبي علي المستوي "الإعلامي ـ الثقافي."

الملاحظة الثانية: أن مفهوم ميزان القوى، وإن كان تعبيراً سياسيًا، فهو ينطبق على مجالات الاقتصاد والمعرفة والثقافة. فالأضعف سياسيًا، أضعف، في الوقت نفسه، اقتصاداً ومعرفة وثقافة. ومن ثم، فإن الحديث عن "الثورة المعلوماتية"، يتطلب التحديد (أو: إعادة التحديد) الدقيق لأشياء ومفاهيم ومصطلحات كثيرة، بدلاً من الرطانة اللفظية التي تستشري في أجزاء لا بأس بها من خطابنا العربي.

خذ، مثلاً، ما يؤشر إليه الحديث عن الهوية، على أنها: نوعًا من "الشرف الثقافي أو الحضاري"، فهي الركيزة بالمعنى الثقافي، وهي الحمى بالمعنى السياسي، وهي الذات عندما تحيل إلى ذاتها، وهي نقيض "الأخر" تسمو عليه (أو يسمو عليها). إنها، باختصار، في إطار مثل هذا الوصف، "اللا واقع"؛ فقط: هي الجوهر والتعالي والرمز، أي: أنها ما ليس "نحن" في الواقع. ولعل هذا يأتي في مقدمة الأسباب التي دفعت دعاة الهوية، إلى خوض حروب داخلية، من أجل مطابقة الواقع بالرمز. ومع ذلك، ولو سلمنا بأن الرمزي، حتى وإن تعالى على الواقع، إلا أنه ـ في حقيقته ـ أحد منتجات هذا الواقع؛ وبالتالي، فإن عملية "إنتاج" الهوية ليست بمنأى عن الأثر التاريخي والاجتماعي، تعبر عنه وتعكس تناقضاته، تتأثر به وتؤثر فيه أيضًا.

الملاحظة الثالثة: إذا كانت الهوية، واقعياً، تتأثر بـ "الواقع" وتؤثر فيه، وكانت، في الوقت نفسه، لا تتعين بالثقافي (بمعنى: الإبداع المكتوب)، فإنه يمكن النظر إلى مسألة الهوية من زاوية المعلومات اليومية، باعتبارها: "الرصيد المعرفي المشترك" بين أفراد مجموعة بشرية، سواء كانت هذه الهوية: سياسية أو دينية أو علمية.

وكي لا تفقد هذه النظرة معناها وسط آلاف المعلومات اليومية، يجب أن يضاف إلى صفة "الرصيد المعرفي المشترك"، صفة أخرى ضرورية هي: "التأثير على الفكر والسلوك"، بمعنى: أن هناك فارقاً بين أن يعرف الإنسان العربي، كمثال، معلومات عن الإسلام تؤثر في تفكيره وسلوكه اليومي، وبين أن يعرف القدر نفسه من المعلومات عن الديانة البوذية، ولا تؤثر فيه تفكيراً أو سلوكاً.

وفي ما يبدو، هكذا، وانطلاقاً من الملاحظات الثلاث السابقة، يمكن التوصل إلى استنتاج أساسي، خاص بالمسألة التي نقاربها، مؤداه: أن التراجع الحاصل في السيادة الثقافية والإعلامية للدولة، عبر الستالايت والفاكس والإنترنت، وغيرها، يسمح للفرد بـ "الانفتاح" على مجالات إعلامية ـ ثقافية ـ متعددة، من دون أن يكون خاضعاً لمشيئة الدولة وسياساتها الإعلامية والثقافية؛ هذا "الانفتاح "، وما يقابله من "تسرب معلوماتي" مقصود ـ علي الأقل في جزء مهم منه ـ إلى الفرد، لابد أن يؤثر على هذا الأخير، إلى الدرجة التي يمكن معها (نقول: يمكن معها) أن يرتبط بـ "رصيد معرفي مشترك" مع هوية أخرى؛ رصيد "قد" يؤثر في تفكيره وسلوكه، ربما، أكثر من المتعلق بهويته الأصلية.

هنا، تبدو الإشكالية واضحة.. إنها إشكالية الهوية، التي تثور عندما يتم التأثير "السلبي" على "الرصيد المعرفي" الممثل لها، بل تصبح أكثر حدة عندما يتناقض "الرصيد المعرفي المشترك" لأعضائها، إلى الدرجة التي يتحول معها السلوك الإنساني البسيط إلى مشكلة تثير انقساماً معلوماتياً حاداً (مشاهدة التليفزيون، مثلاً، حلال أم حرام؟!، إعلام أم غسيل مخ؟!).

الفصل السادس
وماذا بعـــد(؟!..)

وبعد.. وفي إطار كيفية التعامل "المبدئي" مع هذه الإشكالية، يمكن أن نشير، هنا، إلى أنه: إذا كان لا وجود لهوية إلا بمواجهتها بهوية أخرى، مختلفة عنها في التاريخ والأهداف، وإذا كان لا "فاعلية" لهوية من دون وعي التهديد النازل عليها، والأسباب التي تمليه وتحض عليه، والتعرف على الوسائل التي ترد التهديد وتردعه، فإن وعي الهوية، يتضمن، بالضرورة، ارتقاء في الوعي والمعرفة، أي: ارتقاء في "الرصيد المعرفي المشترك" لأعضائها، لا من حيث الكيف وحسب، ولكن من حيث الكم أيضًا (كم المشاركة في هذا الرصيد المعرفي).

يعني هذا، من جهة، أن الهوية "الثقافية الوطنية"، هي هوية مستقبلية (الرصيد المعرفي المتجدد)، تتطلع إلي المستقبل أكثر من ما تنظر إلي الماضي. فالمستقبل، الذي يتميز عالمنا المعاصر بالانشداد إليه، هو الحياة، أو: هو مشروع ينبض بالحياة، في حين أن تقديس الماضي عزوف عن الحياة، حتى لو كان هذا العزوف مليئاً بالصدق والأمانة ..

كما يعني، من جهة أخرى، أن الامتثال إلى السوق "الثقافية ـ الإعلامية"، المسيطرة عالمياً، والمحكومة بميزان القوى السياسي الراهن، قد ساعد على تعميم وانتشار جملة من الأطروحات النظرية، تجلت في معايير متعددة، مثل: القرية العالمية، نهاية التاريخ، ما بعد الحداثة، الثقافة العالمية.. وهي التعابير التي مثل ما تشير إلى احتكار للطرف المسيطر سياسيًا، أو: للولايات المتحدة خاصة، والبلدان الصناعية المتقدمة عموماً، فهي تسهم (مع أساليب أخرى، مثل: نشر طرق معينة في اللباس والطعام والشراب والأغذية.. واللغة)؛ ليس، فقط، في تسييد النزعة الاستهلاكية، ولكن، إضافة إلى ذلك، في بث جملة من القيم الفكرية، ليس أخرها تمجيد المنفعة المباشرة والنزعة الفردية الطلقة .

هذا هو ما يفعله الأمريكيون، من خلال محاولاتهم الدؤوبة والمستمرة لـ "أمركة " العالم، أو علي الأقل الأجزاء الحيوية والإستراتيجية منه.

فماذا نحن فاعلون(؟!).

هوامش الدراسة

(1)هذه الدراسة، هي محاولة من جانب الباحث في تطوير بعض المقولات المنهجية، التي كان قد استخدمها في مجموعة من الابحاث السابقة،أهمها:
- "التوازن واللا توازن في معادلة "التمايز - الاتصال" الحضاري"، في: فخري لبيب [تحرير]، صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟، أوراق ومداخلات المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، مطبوعات التضامن 173 (القاهرة: المنظمة، 1998).
- "العولمة والدولة.. سؤال المصير؟!"، بحث مقدم إلى ندوة: الطريق الثالث، خيار الألفية الثالثة، وهي الندوة التي نظمها معهد الإنماء العربي (طرابلس: 28 فبراير - 1 مارس 2000).
- "ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهوية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: الثقافة في القرن 21، آفاق التجديد واحتمالات التردي، وهو المؤتمر الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية (القاهرة: 6- 7 نوفمبر 2000).
- "الدولة والمناخ العالمي الجديد.. الطريق الثالث وإمكانية تجاوز الأزمة"، شؤون عربية، العدد 107 (سبتمبر 2001).

(2)توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 168 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1992).

(3)حسين معلوم، "الدولة في عالم متغير"، الديموقراطية، العدد 3 (صيف 2001)، ص ص 293 - 294 .

(4)المصدر نفسه، ص ص 295 - 296 .
وللمزيد من التفصيل، أنظر: ملف "الدولة في عالم متغير"، الديموقراطية، المصدر نفسه، ص41 وما بعدها .

(5)بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى :
- Jan Scholte, "Global Capitalism and the State," International Affairs, v. 23, N.3 (July, 1997), PP. 438 – 440.
- Fred Haliday, "Globalization and a new Paradigm for International Relations," International Journal (autumn, 1996), PP. 625 – 628.

(6)انظر :
Jan Scholte, "Global Trade and Finance," in: John Baylis and Steve Smith [eds], The Globalization of world politics, (New York: Oxford University press, 1997), PP. 21- 22.

(7)محمد حسنين هيكل، مصر والقرن الواحد والعشرون (القاهرة: دار الشروق، 1994)، ص 15 .

(8)راجع :
تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة (بيروت: دار الساقي، 1999)، ص ص 42 - 49 .

(9)حول هذه "الظاهرة"، انظر :
جميل مطر، "حدود على السياسة في عالم بلا حدود"، المستقبل العربي، العدد 236 (أكتوبر 1998)، ص ص 20 - 21 .

(10)لمزيد من التفصيل، راجع :

- James Roseneau, "Post – Internationalism in a Turbulant world," in: James Roseneau and Marry Durfee, Thinking Theory Thoroughly Coherent Approaches to an Incoherent world (New York: West view Press, 1995), PP. 31 – 44.
- James Roseneau, "The Dynamics of Globalization: Toward an Operational Formulation," Security Dialogue, v. 27, N. 3 (1996), PP. 230 – 247.

وللأخير ترجمة عربية، انظر :

جيمس روزيناو، ديناميكية العولمة: نحو صياغة عالمية، قراءات إستراتيجية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997).

(11)هذا التعبير: تحول السلطة، جاء عنواناً لأحد كتابات ألفن توفلر :

Alvin Toffler, Power Shift (New York: Bantan Books, 1990).

وللكتاب أكثر من ترجمة عربية، أنظر:

- ألفن توفلر، تحول السلطة: بين العنف والثورة والمعرفة، تعريب: فتحي بن شتوان، نبيل عثمان (ليبيا، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1992).
- ألفن توفلر، تحول السلطة، ترجمة: لبنى الريدي، 2ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995).

(12)راجع :

حسين معلوم، "إعادة بناء المستقبل: ما كان مطروحاً، لم يعد ممكناً، مراجعات، العدد الأول (شتاء 2000)، ص ص 10 وما بعدها .

(13)الأرقام الواردة في هذه الفقرة، نقلاً عن كل من :

- إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين (ليبيا: طرابلس، مكتبة طرابلس العالمية، 1996)، ص 229 وما بعدها .
- جاك شيراك، فرنسا الجديدة: فرنسا للجميع، ترجمة: انطوان الهاشم، أحمد عويدات (بيروت: منشورات عويدات، 1996)، ص 11 وما بعدها.

(14)للتوسع في هذا الشأن، راجع:

Fred Haliday, "Globalization and a New Paradigm for International Relations," op. cit., p. 634.

(15)نقلاً عن:

جلال أمين، "العولمة والدولة"، في: أسامة أمين الخولي [تحرير]، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، 2000)، ط 3، ص 126 .

(16)انظر، كل من :

- أيمن إبراهيم الدسوقي، "أثر العولمة على دور الدولة"، في: نيفين مسعد [تحرير]، رؤية الشباب العربي للعولمة، أعمال الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة: المعهد، 2000)، ص ص 139 - 149 .
- أحمد إبراهيم أمين، "مستقبل الدولة في الوطن العربي في ظل العولمة"، في: نيفين مسعد [تحرير]، المصدر نفسه، ص ص 166 - 173.

(17)بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى:

- حسين معلوم، "ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهوية"، مصدر سابق.

(18)عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً ؟! (بيروت: دار المسيرة، 1977)، ص ص 7 – 8.

(19)حول تأثيرات "الشق المعلوماتي" للثورة العلمية والتقنية، الراهنة، راجع :

D. Bell, Notes On The Post – Industrial Society, In: F. Tugwell [Editor], Search For Alternatives: PuBlic Policy And The Study Of The Future (Cambridge Massashusetts, 1973), PP. 261 – 265.

ـ جاك أتالي، ملامح المستقبل.. أو: خطوط الأفق، ترجمة: أحمد عبد الكريم (دمشق: دار طلاس، 1991)، ص ص 109 – 112.

ـ السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995)، ص ص 132 – 137 .

(20)خلدون حسن النقيب، "السياسة تسلية، والثقافة واقعاً وهمياً"، أبواب، العددي 4 (ربيع 1995)، ص 33.

(21)راجع كل من :

ـ تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، مصدر سابق، ص ص 45 – 49.

ـ مسعود ضاهر، "صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصرالعولمة "، في: فخري لبيب] تحرير[، صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟، مصدر سابق، ص ص 345 – 356.

(22)حسين معلوم، "إدراك العالم عبر ثقافة الصورة"، الحياة (لندن: 11 فبراير 1999).

(23)عصمت سيف الدولة، عن العروبة والإسلام، سلسلة الثقافة القومية، رقم 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص ص 33 - 334.

(24)أنظر :

A. Giddens, Modernity and Self – Identity: Self And Society in the Late Modern Age (Standford, Ca: Standford University Press, 1991), PP. 21 - 24.

(25)راجع، كل من:

ـ رونالد روبرستون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود، نورا أمين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998)، ص ص 289 - 295.

- A. Giddens, Modernity And Self – Identity, Op. Cit., PP.25 – 28.

(26)عبد الإله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟"، في: أسامة أمين الخولي] تحرير[، العرب والعولمة، مصدر سابق، ص 314.

(27)أنظر، كل من:

ـ أديب خضور،"العالم يعيش حقيقة عصر الفكرة، لا عصر الصورة"، الحياة (لندن: 12 سبتمبر 2000)، ص 10 .

ـ عمر كوش، "العقل التلفزي"، الحياة (لندن: 21 فبراير 2000)، ص10.

(28)قارن بـ :

عبد السلام بنعبد العالي، "ثقافة الكتاب وثقافة الشاشة"، الحياة (لندن: 26 نوفمبر 2000)،ص 18.

(29)عبد السلام بنعبد العالي، المصدر نفسه، ص18.

(30)حسين معلوم، "ديكتاتورية الصورة : والأزمة الراهنة للنخب السياسية"، الحياة (لندن: 21 مارس 1998).

(31)جميل مطر، "دائرة الأزمات الكونية"، الجمهورية (القاهرة: 14 مايو 1994).

(32)حسين معلوم، "الحركة التقدمية العربية: إعادة بناء المستقبل"، في: عبد الغفار شكر]تحرير[، اليسار العربي وقضايا المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها مركز البحوث العربية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص ص 399 – 409.

(33)ورد في :

محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996)، ص 15 .

(34) لعل هذا يقترب من ما يقوله ابن خلدون، في: "المقدمة"، من أن: "لكل شيء طبيعة تخصه"، وهو ما يعني: "أن انتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده ونفيه ."

انظر: محمود أمين العالم، الفكر العربي..، المصدر نفسه، ص 15 .

(35)ورد في :

إبراهيم محمود، "العولمة: هل هي انفجار الهوية؟"، الفكر العربي، العدد 93 (صيف 1998)، ص 164 .

(36)قارن بـ :

محمد نور الدين أفاية، "في الهوية والاختلاف: معان وحدود"، الوحدة، العدد 5 (فبراير 1985)، ص ص 38 - 40.

(37)قارن بـ :

محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات"، في أسامة أمين الخولي [تحرير]، العرب والعولمة، مصدر سابق، ص 298.

(38)إبراهيم محمود، "العولمة: هل هي انفجار الهوية؟"، مصدر سابق، ص ص 165 - 166.

(39)حسين معلوم، "الرصيد المعرفي المشترك.. وإشكالية الهوية في مجال تغير الزمن"، الحياة (لندن: 29 ديسمبر 1998).

السيرة الذاتية للكاتب حسين معلوم

ـ كاتب وباحث مصري
ـ (عضو اتحاد الكتاب المصريين).
ـ من مواليد القاهرة.. (في: 28 ديسمبر/كانون الأول 1957).
ـ حاصل على البكالوريوس في الهندسة الكهربية.. (جامعة القاهرة: كلية الهندسة، 1993).
ـ حاصل على الليسانس في الفلسفة.. (جامعة القاهرة: كلية الأداب، 2002).
ـ يدرس الآن الفلسفة.. (جامعة القاهرة: كلية الآداب، دراسات عليا).
ـ يعمل الآن رئيساً لتحرير "التقرير الإستراتيجي الأفريقي"، الذي يصدر مرة كل عامين عن معهد الإنماء العربي (صدر العدد الأول، في: عام2003.. القاهرة/ طرابلس الغرب/ بيروت).

صدر له عدة كتب:

ـ الاقتصاد السياسي للتسوية.. دراسة في تأثير اقتصادات الطوق العربية على القرار السياسي تجاه التسوية (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002).

ـ [وأمين إسكندر]، عبور الهزيمة.. رؤية عربية في مقاومة مخططات التطبيع والهيمنة (دبي: دار البيان للصحافة والنشر، 1996)، ط1.. و) :بيروت: دار الملتقي للطباعة والنشر، 1997)، ط2.

ـ الليبرالية في الفكر العربي، سلسلة الثقافة القومية، الكتاب رقم 1 (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، 1992).

ـ قراءات في نقد اليسار العربي.. التجربة الحزبية العربية) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991)، ط1.. و: (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1991) ط2.

والكتاب حائز على الجائزة الأولي (مناصفة) في مجال الدراسات الإنسانية، في مسابقة "د. سعاد الصباح للإبداع الفكري بين الشباب العربي.(1990) "

ـ [تحرير]، القرن الأفريقي.. قراءة في جغراسية قوس الأزمة (بيروت :معهد الإنماء العربي، 2004).

له تحت الطبع:

ـ الاقتصاد السياسي للتسوية.. دراسة في تأثير وضعية الاقتصاد الإسرائيلي على مستقبل

التسوية (أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، قيد الطبع).

ـ المصالح الأمريكية والتسوية.. دراسة في تأثير المصالح الأمريكية على الملامح المستقبلية للتسوية (القاهرة: دار ميريت، قيد الطبع)، سلسلة مساهمات فكرية.

ـ الدولة والمناخ العالمي الجديد.. سؤال المصير؟! (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية، قيد الطبع).

قدم أبحاثاً، ثلاثة، في تقرير "حال الأمة 2003"، هي:

ـ التطور الديموقراطي في الشطر العربي الأفريقي: إشكاليات.. صراع الأغلبية والتنافسية المقيدة؛ و: التوجهات الليبية الجديدة: ثلاثية التكيف مع نظام القطب الواحد؛ و :السـودان: بين تحالف صنعاء.. ومحاولات الاختراق والفدرلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، قيد الطبع).

قدم أبحاثاً في عديد من الندوات، ونشرت في كتب، منها:

ـ" ثقافة الصورة.. الرصيد المعرفي المشترك وإشكالية الهوية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي: الثقافة في القرن 21، آفاق التجديد واحتمالات التردي، وهو المؤتمر الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، في الفترة: 6-7 نوفمبر/تشرين الثاني 2000)القاهرة: المنظمة،2002).

ـ "الهزيمة العربية في كامب دافيد.. ومستقبل التسوية"، بحث مقدم إلى ندوة: الخطاب العربي ومقاومة التطبيع، وهي الندوة التي نظمها ملتقى الحوار العربي الديمقراطي، بالاشتراك مع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، في الفترة: 1-4 أغسطس/آب 2000 (بيروت: الملتقى،2002).

ـ "الدولة والمناخ العالمي الجديد.. الطريق الثالث وإمكانية تجاوز الأزمة (؟!)"، بحث مقدم إلى ندوة: الطريق الثالث، اختيار الألفية الثالثة، وهي الندوة التي نظمها معهد الإنماء العربي (طرابلس الغرب ـ ليبيا) في الفترة: 28 فبراير/شباط ـ 2 مارس/آذار 2000،) بيروت: المعهد،2003).

ـ "الاقتصاد السياسي للتسوية.. الوضعية الاقتصادية لبلدان الطوق العربية وتأثيرها على القرار السياسي تجاه التسوية"، بحث مقدم إلى ندوة: فلسطين والعالم العربي في القرن الحادي والعشرين، وهي الندوة التي نظمها مركز البحوث العربية (القاهرة) بالاشتراك مع صندوق القدس/مركز تحليل السياسات (واشنطن(، في الفترة: 13-14 مارس/آذار 2000 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003).

ـ "الأمة والقومية والدولة القومية.. قراءة نقدية في إشكالية الوحدة/التجزئة عند عصمت سيف الدولة"، بحث مقدم إلى ندوة: من حملة مشاعل التقدم العربي.. عصمت سيف الدولة، وهي الندوة التي نظمها مركز بحوث التنمية والمستقبل (القاهرة)، بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، في الفترة: 18-20 أبريل/نيسان 2000 (بيروت: المركز،2000).

قدم أبحاثا نشرت في كتب جماعية، منها:

ـ بحث حول: "مرتكزات الرؤية القومية عند ساطع الحصري.. جدلية الفكر/الواقع"، في: أحمد يوسف أحمد] وآخرون]، ساطع الحصري: ثلاثون عاما من الرحيل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات العربية) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.(

ـ بحث حول: "التسوية في زمن العولمة.. التداعيات المستقبلية لخيار العرب الاستراتيجي"، في عبد الباسط عبد المعطي [تحرير]، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز البحوث العربية بالاشتراك مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ط1.. و: (بيروت: دار الكتاب الجديد، ط2.
2000).
حول: "التوازن واللاتوازن في معادلة التمايز/الاتصال الحضاري"، في: فخري لبيب [تحرير]، صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟!، بحوث ومناقشات المؤتمر الدولي الذي نظمته منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، مطبوعات التضام) 173 القاهرة: المنظمة، 1998).
ـ بحث حول: "الحركة التقدمية العربية.. إعادة بناء المستقبل"، في: عبد الغفار شكر [تحرير]، اليسار العربي وقضايا المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز البحوث العربية (القاهرة: مكتبة مدبولي.(1998).
ـ بحث حول: "إلى من نتجه؟، ومع من نتحاور؟.. جيل الاستعلاء النووي الإسرائيلي"، في: أمين إسكندر [تحرير]، تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية في خطاب التطبيع، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها دار يافا للأبحاث والنشر) القاهرة: الدار، 1998).

•شارك في "التقرير الاستراتيجي العربي"، الذي يصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) القاهرة) خلال أعوام 1996، 1997، 1998.

•شارك في بعض "المشروعات البحثية الجماعية"، كان آخرها المشروع المقدم إلى: "جامعة عين شمس، كلية الآداب" وهو المشروع الذي حمل عنوان: "دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية السلام خلال فترة ولاية حكومة اليمين الإسرائيلية حتى عام 2000" وقدم من خلاله بحثين، حول :

ـ الاحتمالات المستقبلية للتسوية في ضوء المصالح الأمريكية الاقتصادية والاستراتيجية.

ـ الاقتصاد الإسرائيلي والاحتمالات المستقبلية لعملية التسوية.

وقد نشر التقرير الختامي للمشروع، في :

إبراهيم البحراوي] باحث رئيس]، دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام 2000، الجزء الأول: "النتائج ـ التقارير ـ مقرري اللجان" (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، مركز الاستشارات، 1998).

•له المئات من المقالات المنشورة في الجرائد المصرية والعربية، مثل: الأهرام (القاهرة)، الحياة (لندن)،الخليج) الإمارات)، السفير (بيروت)، الرأي العام (الكويت).. وغيرها.

•له العشرات من الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات العربية، مثل: المستقبل العربي، الفكر العربي، الطريق، الهدف، الوحدة، شؤون عربية، السياسة الدولية، الديمقراطية، مستقبل العالم الإسلامي، الكاتب الفلسطيني، المنار، صامد الاقتصادي، الكرمل، الملف العربي الأوروبي.. وغيرها.

•له العديد من اللقاءات التليفزيونية، في بعض القنوات الفضائية المصرية والعربية.

•له العديد من المقالات المنشورة على مجموعة من المواقع، على شبكة المعلومات الدولية (Internet).

معلومات الاتصال:
جمهورية مصر العربية ـ القاهرة
ص.ب. (2105)، العتبة (11511)
هـاتف: 002025730539
002025703619
فـاكس: 00202 7745663
محمول: 0020124916980
البريد الإلكتروني maaloumh@ie-eg.com